المعهد
الدنماركي
لحقوق الإنسان

دليل تطوير مناهج التربية على حقوق الإنسان

تعزيز الهدف 4.7 من أهداف التنمية
المستدامة في المدارس الأساسية والثانوية

TARGET 4·7

EDUCATION FOR
SUSTAINABLE
DEVELOPMENT AND
GLOBAL CITIZENSHIP

دليل تطوير مناهج التربية على حقوق الإنسان

تعزيز الهدف 4.7 من أهداف التنمية المستدامة في المدارس الأساسية والثانوية

المؤلفون: سيسيليا ديكارا وكارول راسك وفيليسا تيبيتس

تمهيد

عند محاولة تقديم وإيصال مفاهيم حقوق الإنسان الواردة في المعايير الدولية الصادرة من نيويورك وجنيف إلى طلاب المدارس، لابد من ترجمة هذه المعايير إلى كفايات ونتائج تعلمية قابلة للقياس، وذلك من خلال تهيئة المناهج وتعديلها لتتوائم وأعمار الطلاب والمواد والسياق العام لبيئتهم.

تساهم أهداف التنمية المستدامة 2030 السبعة عشر في وضع حجر الأساس والتشجيع على حشد الموارد اللازمة لخلق البيئة الداعمة للتربية على حقوق الإنسان، وتؤكد أجندة هذه الأهداف على أهمية أن يتمتع الجميع بحقوق الإنسان، وأنه على الدول أن تضمن ذلك تنفيذاً لالتزاماتها الدولية. تعد التربية على حقوق الإنسان لبنة اساسية في جهود الدول الرامية لتطبيق التزاماتها بحقوق الإنسان، كما وتدعم جهودها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة برمتها.

يتطرق الهدف 4.7 من أهداف التنمية المستدامة إلى المعارف والمهارات الأساسية التي يحتاجها المتعلمون لدعم مسيرة التنمية المستدامة، بما في ذلك التربية على حقوق الإنسان، فلا بد من إدماج التربية على حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للوصول إلى الأهداف المنشودة.

يسير هذا الدليل بالتربويين، خطوة بخطوة، لمساعدتهم في تطوير المناهج الدراسية الداعمة لحقوق الإنسان، ويقترح نماذجاً لهذه المناهج في أربعة مواد دراسية عبر المستويات التعليمية الأساسية والثانوية (الدنيا والعليا لكلٍ منهما).

كلنا أمل أن يُنير هذا الدليل بصيرة القارئ ويساعده في تطوير وتعديل المناهج الدراسية الداعمة لمسيرة التربية على حقوق الإنسان، ولا بد لهذه المناهج أن تصب بشكل مباشر وفعّال في نظام حقوق الإنسان المُتبنى على المستوى الدولي، بينما لا تغفل عن السياق العام والبيئة المحيطة بالطالب المستهدف، وتشجعه على المشاركة والتفاعل الإيجابيين.

كما ونتطلع إلى إلقاء الضوء على المفاهيم الرئيسية المتضمنة في التربية على حقوق الإنسان لتوضيحها وتقديم اقتراحات عملية وواقعية حول كيفية تطوير المناهج الداعمة لها، بحيث تتناسب وهذا العصر وتدفع بعجلة أهداف التنمية المستدامة، كما صاغها المجتمع الدولي، إلى الأمام.

سيسيليا ديكارا وكارول راسك، المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان

تمهيد 3

الفصل الأول **5**

مقدمة 5

1.1. الإطار الدولي لتطوير مناهج التربية على حقوق الإنسان 5

1.2. الهدف من هذا الدليل 5

1.3. المستفيدون من هذا الدليل 6

1.4. كيفية استخدام الدليل 6

مفاهيم أساسية **8**

2.1. التربية على حقوق الإنسان 8

2.2. تعريف المنهاج الدراسي 9

2.3. مقارنة بين المنهاج المستند على النتائج والمنهاج المستند على المحتوى 11

2.4. المستويات في المنهاج المستند على النتائج 13

2.5. مقارنة بين المواد الإلزامية والمواد الاختيارية 13

2.6. الموضوعات الإلزامية والموضوعات الإرشادية في المنهاج الواحد 13

2.7. منهج التربية على حقوق الإنسان الصريح مقابل الضمني 14

2.8. طرق التدريس 16

نماذج لمناهج التربية على حقوق الإنسان **17**

3.1. أهداف التعليم 17

3.2. نطاق المحتوى ونتائج التعلم 19

إدماج التربية على حقوق الإنسان في المناهج (خطوة بخطوة) **23**

4.1. الخطوة الأولى 24

4.2. الخطوة الثانية 25

4.3. الخطوة الثالثة 26

4.4. الخطوة الرابعة 27

4.5. الخطوة الخامسة 31

4.6. الخطوة السادسة 33

مصادر إضافية **35**

الهوامش **36**

الفصل الأول

1. مقدمة

نظراً لأهمية التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان في بناء مجتمعات سلمية وعادلة، وحتى تنعم الأجيال القادمة بثقافة عالمية تحترم وتدعم حقوق الإنسان، لابد من تضمين التربية على حقوق الإنسان في السياسات والمناهج التعليمية.

المعارف والمهارات والمواقف

"... تزويد الأشخاص بالمعارف والمهارات فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتعزيز فهمهم لها وتطوير مواقفهم وسلوكهم إزاءها لتمكينهم من الإسهام في إرساء ثقافة عالمية قوامها مراعاة حقوق الإنسان والترويج لها.»

إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان، المادة 2

القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في 19 كانون الأول/ديسمبر 2001

أن توفير المناهج الدراسية التي تعزز فهم واحترام جيل المستقبل لحقوق الإنسان، وتساعدهم في اكتساب المهارات والمعارف وتبني المواقف الصحيحة ازاءها أمر في غاية الأهمية. كما يتوجب على المعلمين قيادة عملية التربية على حقوق الإنسان باستخدام المناهج والأساليب المناسبة لذلك، وفيما يسهم بخلق لغة مشتركة قائمة على الاحترام وحفظ الكرامة، وممارسة هذه المبادئ عملياً في الحياة اليومية.

يقع على عاتق الحكومات الإيفاء بالتزاماتها، بموجب مجموعة من صكوك حقوق الإنسان، والسعي للتأكد من أن التعليم الوطني لدى كل منها يعزز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وذلك من خلال تبني ومأسسة آليات رصد حقوق الإنسان المختلفة.

1.1. الإطار الدولي لتطوير مناهج التربية على حقوق الإنسان

إن التربية على حقوق الإنسان جزء من المعايير الدولية، حيث يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الحق في التعليم يجب أن يعزز «احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية». علاوةً على ذلك، ينص إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على أنه ينبغي أن تتاح لكل فرد فرصة التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان (المادة 1).

تنص لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 1، الفقرة 15، على «أن من اللازم أيضاً أن يتعلم الأطفال حقوق الإنسان بمشاهدة معاييرها تطبق على أرض الواقع، سواء في البيت أو المدرسة أو داخل المجتمع. وينبغي أن يكون تعليم حقوق الإنسان عملية شاملة تستمر مدى الحياة وتبدأ بتجلي قيم هذه الحقوق في الحياة اليومية للطفل وتجاربه»؛ والتعليق العام رقم 5 لاتفاقية حقوق الطفل، الفقرة 68، «إدماج التعلم بشأن الاتفاقية، وحقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية في جميع المراحل.»

أُعلن البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2004. ركزت مرحلته الأولى (2005-2009) على تضمين التربية على حقوق الإنسان في أنظمة المدارس الأساسية والثانوية. وقد دعا مشروع خطة العمل المنقحة على وجه التحديد إلى تضمين التربية على حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، وقدم إرشادات مهمة في هذا الصدد.

يرُكز الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة (SDG) 2030 وإطار عمل التعليم المرتبط به على التعليم الجيد الشامل والمنصف. يدعو الهدف الفرعي 4.7 على وجه التحديد للتربية على حقوق الإنسان ومؤشره، والهدف الفرعي 4.7.1، الذي يقيس التكامل في (أ) سياسات التعليم الوطنية، (ب) المناهج الدراسية، (ج) تدريب وتأهيل المعلمين، و (د) تقييم الطلاب [1].

1.2. ما الهدف من هذا الدليل؟

تُعد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان منصة هامة لتنفيذ التربية على حقوق الإنسان في القطاع التعليمي، وبما يتوافق مع الهدف الفرعي 4.7 من أهداف التنمية المستدامة. هذا ويشير الهدف الفرعي 4.7.1 إلى المنهاج الدراسي كمؤشر عالمي وأحد الوسائل لقياس التقدم المحرز في دمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان

في التعليم ضمن الأطر الوطنية. يهدف هذا الدليل إلى دعم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومساعدتها بشكل فعّال في تطوير مناهج التربية على حقوق الإنسان في سياقاتها الوطنية.

ويقوم الدليل بذلك من خلال تقديم إرشادات (خطوة بخطوة) وأمثلة واقعية حول كيفية تعزيز دمج التربية على حقوق الإنسان في عمليات تطوير المناهج الوطنية وبما يتماشى مع التزامات حقوق الإنسان الدولية وأهداف التنمية المستدامة.

1.3. المستفيدون من هذا الدليل

يستهدف هذا الدليل بشكل خاص المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، فمن خلال دورها الفريد ومعرفتها المعمقة بأوضاع حقوق الإنسان في الدول التي تعمل بها، فهي مؤهلة لأخذ زمام المبادرة في دعم الجهات التعليمية المعنية، ومساعدتها في تحديد النهج الوطني الأنسب للتربية على حقوق الإنسان وتطوير المناهج الدراسية التي تصب في ذلك [1].

تبذل العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جهودًا عظيمة لتعزيز التربية على حقوق الإنسان في بلدانها، حيث تتقلد هذه المؤسسات دوراً حيوياً في توفير البيانات حول التقدم الذي تحرزه كل دولة في التثقيف في ميدان حقوق الإنسان، كون هذا الدور يقع في صميم مهامها وفق مبادئ باريس. كما ويتضمن نطاق أعمال هذه المؤسسات تقديم المشورة للحكومات حول أنجع السبل لإرساء أسس التربية على حقوق الإنسان في المناهج الدراسية بغية الارتقاء بجودة التعليم بشكل عام.

الهدف الفرعي 4.7 من أهداف التنمية المستدامة:

«ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة؛ وذلك بحلول 2030.»

1.4. كيفية استخدام الدليل

يقدم الفصل الأول التمهيدي هذا الأساس المنطقي الذي بُني عليه الدليل ويشرح غاياته ويشير إلى المستفيدين منه.

ويتناول الفصل الثاني المفاهيم الأساسية وراء التربية على حقوق الإنسان وتطوير المناهج الدراسية المتعلقة بها، والتي تستفيد منها بشكل خاص المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تفتقر إلى الخبرة في مجال تطوير المناهج أو تكييف الأطر الدولية للتربية على حقوق الإنسان وتحويلها إلى نتائج تعلّمية ملموسة على أرض الواقع.

أما الفصل الثالث، فيطرح بعض الأهداف التعليمية، وأمثلة على المحتوى والمواد ومجالات الاختصاص، والنتائج التعلمية المرجوة من مواد المواطنة/ الاجتماعيات، والتاريخ، والدين، وعلوم البيئة. سيتم توضيح كيفية دمج التربية على حقوق الإنسان في مراحل التعليم ما قبل الأساسية والأساسية والثانوية (الدنيا والعليا لكل منهما) من خلال عينة نموذجية لنتائج التعلم في ميدان التربية على حقوق الإنسان.

يشرح الفصل الرابع والأخير الخطوات المحددة لتطوير المناهج خطوة بخطوة وبالتفصيل، وذلك بدءاً من مرحلة تحليل التقاليد الاجتماعية المتضمنة في المناهج ضمن السياق الوطني، مروراً بمرحلة إعداد المناهج، ومن ثم تخطيط (رسم الخرائط) للتربية على حقوق الإنسان في ظل أهداف التنمية المستدامة والهدف الفرعي 4.7، وتحديد أدوات رصد التربية على حقوق الإنسان (وضع دراسة تخطيطية بهذا الصدد)، وصولاً إلى مرحلة استراتيجية تطوير المناهج وفق المبادئ التوجيهية الخاصة بذلك والتي سيتم تطويرها لهذه الغاية، حيث ستسهم هذه المبادئ في ترسيخ الممارسات الجيدة التي يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان استخدامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان في التعليم النظامي. يُختتم الفصل الرابع ببعض التأملات حول المزيد من آليات الرصد والتقييم للتربية على حقوق الإنسان.

«تُعد أداة رصد التربية على حقوق الإنسان في الهدف الفرعي 4.7 من أهداف التنمية المستدامة أداة لجمع البيانات حول التقدم المحرز في عناصر التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الهدف الفرعي 4.7 من أهداف التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (WPHRE).» مترجم:

Welcome to the SDG 4.7 / Human Rights Education Monitoring Tool

James Branch Cabell · BREWER
EXIT
MARS TALK

الفصل الثاني

2. مفاهيم أساسية:

عند العمل على تطوير المناهج الدراسية أو محاولة إثراءها بمفاهيم التربية على حقوق الإنسان، لابد أولاً من استيعاب المفاهيم الأساسية المتعلقة بذلك، بالإضافة إلى المعرفة الكافية بالقواعد التي تنظم وتحكم المناهج الدراسية في التعليم النظامي من خلال الاطلاع على الوثائق اللازمة.

2.1. التربية على حقوق الإنسان

إن التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان يشمل «جميع الأنشطة التثقيفية والتدريبية والإعلامية وأنشطة التوعية والتعليم الرامية إلى تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها على الصعيد العالمي، ومن ثم الإسهام في أمور منها منع انتهاك وامتهان حقوق الإنسان، بتزويد الأشخاص بالمعارف والمهارات فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتعزيز فهمهم لها وتطوير مواقفهم وسلوكهم إزائها لتمكينهم من إرساء ثقافة عالمية قوامها مراعاة حقوق الإنسان والترويج لها.» [III].

إن التثقيف الشامل في مجال حقوق الإنسان لا يوفر المعرفة حول حقوق الإنسان والآليات التي تحميها فحسب، بل ينقل أيضًا المهارات اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها وتطبيقها في الحياة اليومية [IV]. أظهرت الأبحاث أن مثل هذه التدابير يتم تعزيزها من خلال عمليات التدريس التشاركية التي تركز على المتعلم والعمليات التي تتسم بالديمقراطية في غرفة الصف [V].

يتضمن التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان ما يلي:

(أ) التثقيف بشأن حقوق الإنسان بما يشمل إتاحة معرفة معايير حقوق الإنسان ومبادئها والقيم التي تدعمها وآليات حمايتها وفهمها؛

(ب) التثقيف عن طريق حقوق الإنسان بما يشمل التعلم والتعليم على نحو يكفل فيه احترام حقوق المربين والمتعلمين على حد سواء؛

(ج) التثقيف من أجل حقوق الإنسان بما يشمل تمكين الأشخاص من التمتع بحقوقهم وممارستها ومن احترام حقوق الغير ومؤازرتها.»

١٣٧/٦٦ -إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان، قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ / كانون الأول ديسمبر ٢٠

عندما يتعلق الأمر برفع التقارير الدولية وتقييم التربية على حقوق الإنسان من قبل هيئات مراقبة حقوق الإنسان، فإن التركيز ينصب في المقام الأول على وجود التربية على حقوق الإنسان في التعليم النظامي وقياس التقدم المحرز في هذا المضمار. ويؤكد الهدف الفرعي 4.7 من أهداف التنمية المستدامة على أهمية التزام الدولة بحقوق الإنسان وأن ينعكس ذلك من خلال التزامها بالتربية على حقوق الإنسان وقياس النتائج والتقدم المحرز في هذا المجال.

إذا نجحنا بتضمين التربية على حقوق الإنسان في المناهج الوطنية والتعليم النظامي بالشكل المطلوب، قد يصبح للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الدور الأكثر استدامة. إن تطبيق التربية على حقوق الإنسان لا يعني تواجد هذه المؤسسات في الغرف الصفية وقيامها بذلك مباشرةً، بل على الدولة أن تضمن ذلك من خلال إلزام المدارس والمعلمين بنشر هذه الثقافة بين جميع الطلاب في كافة المراحل الأساسية والثانوية.

حسب التصنيف الدولي الموحد للتعليم، إسكد 2011، معهد اليونيسكو للإحصاء، يشتمل تصنيف التعليم على:

- التعليم النظامي **Formal Education** هو تعليم مؤسسي، مقصود، ومخطط من خلال مؤسسات عامة وهيئات خاصة معترف بها، ويتم الاعتراف ببرامج التعليم النظامي من قبل السلطات التعليمية الوطنية المختصة أو ما يوازيها، كما ويتم الاعتراف بالمؤهلات المكتسبة من التعليم النظامي. بالعادة يجري التعليم النظامي في مؤسسات تعليمية مصممة لتوفير التعليم بدوام كامل للطلاب والتلاميذ. يعتبر التعليم المهني وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وبعض انواع تعليم الكبار أيضاً جزء من هذا التعليم.

- التعليم غير النظامي **Non-Formal Education** هو تعليم مؤسسي مقصود ومصمم من قبل جهة مقدمة للتعليم، ويتسم أن إضافة/بديل/مكمل للتعليم النظامي في نطاق عملية التعليم مدى الحياة للأفراد، ويكفل حق الوصول إلى التعليم للجميع. ليس له هيكلية مسار متواصل وقد يكون قصير المدة أو منخفض الشدة ويعطى بشكل مقررات قصيرة أو ورش عمل أو حلقات تدريبية وفي الغالب يؤدي إلى مؤهلات غير معترف بها ويمكن أن تشمل برامج خارج المدرسة واكتساب مهارات الحياة والعمل وغيرها.

- التعلّم غير المنظم **Informal Education** أشكال التعلم المقصودة أو المتعمدة ولكنها ليست مؤسسية، ويشمل أنشطة التعلم التي تحدث ضمن الأسرة وفي مكان العمل والمجتمع المحلي والحياة اليومية على أساس موجه ذاتياً أو أسرياً أو اجتماعياً.

2.2. تعريف المنهاج الدراسي

للمنهاج الدراسي عدة تعريفات، ولكن بالمعنى الأشمل، يتضمن مصطلح «المنهاج» مجموعة من العناصر الضرورية للطلاب للتعلم بطريقة منهجية ومتعمدة (مقصودة).

المنهاج الرسمي هو عبارة عن المبادئ التوجيهية للدولة (أو المبادئ التوجيهية دون الوطنية) لماهية وكيفية التدريس في مستوى تعليمي معين، على سبيل المثال، مستوى المدرسة الأساسية في التعليم النظامي. ويتوافق هذا إلى حدٍ كبير والأبعاد الأربعة في مؤشر هدف التنمية المستدامة 4.7.1، وبما يشمل السياسات التعليمية والمناهج وتدريب وتأهيل المعلمين وتقييم الطلاب. يتضمن هذا التعريف الواسع أيضًا سياسات وإرشادات خاصة بعمليات التدريس التي تدعم بيئة التعلم، لا سيّما فيما يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

من الملحوظ أن المناهج الدراسية تكون بالعادة شديدة المركزية على المستوى الوطني في معظم الدول، حيث تقوم الوزارات المعنية بالتعليم بدور المراقبة والإشراف المباشر عليها. النظام التعليمي في كازاخستان مثلاً مركزي بامتياز، فالحكومة مسؤولة عن تخطيطه ووضع النتائج التعلمية المطلوبة بشكل محدد وتفصيلي، وتعد وزارة التعليم والعلوم السلطة المركزية المختصة بالتعليم وتنظيم عمليات تطوير المناهج الدراسية هناك.

في المقابل، نجد أن لدى المكسيك نظاماً تعليمياً لا مركزيا على المستوى دون الوطني، حيث تتمتع 31 ولاية باستقلالية في أنظمتها التعليمية وتشغيل خدمات التعليم (قبل الأساسي، والأساسي، والثانوي وتعليم المعلمين) داخل أراضيها [VI]. كما وتتولى الإدارة العامة لتطوير المناهج والتابعة لوزارة التعليم العام مهمة إصدار المبادئ التوجيهية للمناهج، ولكن تبقى لكل ولاية صلاحية تحديد كيفية التنفيذ.

ما هو المنهاج الدراسي؟

«بأبسط العبارات، «المنهاج الدراسي» هو وصف لكيفية وماهية وسبب ومدى تعلم الطلاب، والذي يجب أن يتم بطريقة منهجية ومتعمدة.» مترجم

المكتب الدولي للتربية-اليونسكو

Resources | International Bureau of Education (unesco.org)

يقدم الجدول التالي نبذة عامة عن الوثائق الأكثر استخداماً في المناهج الرسمية في التعليم النظامي بمفهومه الواسع، كما تم تعريفه أعلاه.

نبذة حول أكثر الوثائق المستخدمة في تطوير المنهاج الرسمي بمفهومه الواسع

الهدف	إعادة المراجعة	المؤسسة المكلفة	المحتويات	الإلزامية
القانون الأساسي للتعليم :الوثيقة				
ينظم الجوانب الرئيسية لتشغيل وإدارة المدارس الحكومية	تتم مراجعته عادةً كل 15-10 سنة	وزارة التعليم أو مكتب رئيس الوزراء. تتم مفاوضته سياسيا	أهداف التعليم، طرق التعلم، مخرجات التعلم لكل مستوى تعليمي أو مادة. يتضمن أحيانًا وصفًا للمواد والساعات المخصصة لها في الأسبوع الواحد	إلزامي
إطار مخرجات التعلم :الوثيقة				
يصف الكفاءات أو المحتويات التقدمية (المتدرجة) التي سيتم تدريسها في كل مادة، عبر كافة الصفوف والمستويات.	تتم مراجعته عادةً كل 10 سنوات	وزارة التعليم. بالعادة تتم مفاوضته سياساً، ويتضمن أقسام المناهج الدراسية التي يمكن تطويرها بواسطة سلطات التعليم دون الوطنية (في حال كان النظام لا مركزيًا)	يكرر بعض المعلومات الواردة في القانون الأساسي للتعليم، ولكنه يفصّل نتائج التعلم التدريجي وتسلسل المحتوى، وقد يحتوي أيضًا على منهجيات تعلمية محددة وأطر لتقييم الطلاب.	إلزامي، على الرغم من أن بعض أجزاء الإطار قد تتضمن منهجًا اختياريًا، مثل نتائج التعلم لبعض المواد الاختيارية.
السياسات المدرسية الإقليمية المركزية أو اللامركزية الأخرى :الوثيقة				
تفصّل أو تكمل بعض الجوانب التشغيلية التي لم يفصلها القانون الأساسي للتعليم.	مستمرة	وزارة التعليم أو غيرها من هيئات التعليم دون الوطنية، وعادة ما يتم التفاوض بشأنها سياسياً.	قد تتناول جوانب الحياة المدرسية المتعلقة بثقافة حقوق الإنسان، مثل بيئة التعلم، وشفافية الموازنة، ومتطلبات سياسات مكافحة التنمر، والعلاقات مع أولياء الأمور والمجتمع، وسياسات الانضباط، وآليات تقديم الشكاوى.	إلزامية
ملاحظات إرشادية للمعلمين :الوثيقة				
تشرح للمعلمين نتائج التعلم المتوقعة	مستمرة	من إعداد وزارة التعليم، أو الجهات المسؤولة عن المناهج والتابعة للوزارة، أو فريق إعداد مكلف من الوزارة. قد تكون هذه الهيئات دون وطنية	تحتوي على المقرر الدراسي ومعلومات أساسية للمعلمين، بالإضافة إلى اقتراحات حول منهجيات إعطاء الدروس، وقد تحتوي أيضًا على استراتيجيات تشخيصية وتكوينية وتقييمية.	تكون في معظمها إلزامية، وقد تكون بعضها إرشادية.
الكتب المدرسية أو الموارد المعتمدة من الحكومة :الوثيقة				
المواد التي يستخدمها المعلمون في إعطاء الدروس، والتي بالعادة ترتبط بنتائج التعلم وإطار المناهج الوطنية.	مستمرة	عادة ما يتم إعدادها من قبل وزارة التعليم أو الجهات المسؤولة عن المناهج، وأحياناً من قبل اخصائيين جامعيين أو منظمات غير حكومية أو ناشري كتب مدرسية معتمدين من قبل وزارة التربية والتعليم أو السلطات التعليمية دون الوطنية.	يشمل المقرر (على سبيل المثال خطة الدرس) على: المحتوى الذي سيتم تغطيته، التسلسل الزمني للأنشطة التي سيتم تنفيذها في الصف، أسئلة المناقشة، الأوراق التي سيتم توزيعها على الطلاب، التقييمات المقترحة، والواجبات المنزلية.	قد تكون بعض الموارد إلزامية، وقد تكون بعضها إرشادية.

إن المفهوم الضيق للمنهاج الدراسي يركز على نتائج التعلم المتوقعة أو الأهداف العامة من التعليم أو الكفاءة أو المحتوى، وقد يشمل أيضًا المقرر وإرشادات المعلم ووصف المحتوى. في الفصل الثالث من هذا الدليل، ندرج مثالاً (عينة) على منهاج مدرسي للتربية على حقوق الإنسان بالمفهوم الضيق، نحاول من خلالها تفعيل وتطبيق مصطلح «منهاج» المشار إليه في المؤشر 4.7.1 من أهداف التنمية المستدامة.

2.3. مقارنة بين المنهاج المستند على النتائج والمنهاج المستند على المحتوى

قد تستند المناهج الدراسية الرسمية في التعليم النظامي على النتائج أو على المحتوى.

تتألف المناهج المستندة على المحتوى من مجموعة من المواد الإلزامية والاختيارية، وعدد ساعات الحصص أو «ساعات الاتصال»، وقائمة المواضيع الرئيسية التي سيتم تناولها في كل مرحلة دراسية، ويكون التركيز منصباً على «ماهية» التعليم أكثر من «كيفية» التعليم، فنجد أن التدريس ضمن هذه المناهج يتمحور حول الكتاب المدرسي وارشادات المعلم كما هو الحال في المجتمعات التي تعتمد على المناهج الوطنية التقليدية.

من الملحوظ انخفاض الإقبال على المناهج التقليدية والمستندة على المحتوى تدريجياً، خصوصاً في ظل العولمة والتنمية الدولية، حيث أصبح هناك تقارباً متزايداً بين وزارات التعليم لتوليف وتوجيه منهاجها نحو التعليم المستند على النتائج. يعد ذلك انتقالاً من التركيز على «المدخلات» بالاستثمار في موارد التعليم، إلى التركيز على «المخرجات» بقياس النتائج للحكم على مدى نجاعة العملية التعليمية. إن التعليم المستند على النتائج والانجازات يتمحور حول «كيفية» تعلم الطلاب وكيفية استخدام منهجيات التعليم لمساعدتهم على النجاح.

يركز المنهج المستند على النتائج على مخرجات التعليم والتي تشمل اكتساب المعرفة والمهارات والمواقف، وعلى «كيفية» التعليم كما ذكر آنفاً، بحيث يتم تسخير منهجيات التعليم لمساعدة جميع الطلاب لإحراز الأهداف المطلوبة، لذا، على مطوري المناهج خلق التوازن بين إيصال المحتوى للطلاب وبين مساعدتهم على اكتساب بعض المهارات الهامة مثل التفكير النقدي والتواصل، كما يجد التعلم الاجتماعي العاطفي أيضًا موطنًا في النهج القائم على النتائج. قد يكون من السهل التمييز بين المناهج التقليدية المستندة على المحتوى والمناهج المستندة على النتائج نظرياً، حيث يكون تنظيم الأخيرة وفقًا لمجالات المعرفة والمهارات والمواقف ونحو ذلك، ولكن على المؤسسات

الوطنية لحقوق الإنسان أن تدرك أنه حتى مع وجود منهج قائم على النتائج، قد يظل التدريس «تقليديًا» في النهج، فتغيير المناهج أسهل بكثير من تغيير الأفكار الفلسفية والمعايير الثقافية والأسس الأيديولوجية التي تقوم عليها» [VII].

2.4. المستويات في المنهاج المستند على النتائج

بالعادة، يمكن تقسيم المناهج الدراسية القائمة على النتائج إلى أربعة مستويات: أهداف التعليم، والمحتوى -أو مجال الكفاءة، ونتائج التعلم، والمقرر المدرسي، ويتم تنظيم كل هذه المستويات في السياسات والأطر. يوضح الشكل التالي هذه المستويات بالمعنى الضيق للمنهاج.

إن عملية اكساب المتعلمين الكفاءات المطلوبة ما هي إلا عملية توسيع للمنهاج المستند على النتائج، فالكفاءات الرئيسية ما هي إلا مزيج من نتائج تعلمية متعددة ومتفردة والتي عندما توضع مجتمعة تشكل قدرات المتعلم. فعلى سبيل المثال، عندما نتأمل بواحدة من الكفاءات في التربية على حقوق الإنسان، تحديداً « القدرة على تحليل ومعالجة مشكلة من مشاكل حقوق الإنسان في المجتمع»، نرى أنها تقوم على المعرفة بتصنيفات حقوق الإنسان ومهارات تحديد المشكلة، في المدرسة على سبيل المثال، ومن ثم تطوير استراتيجية لحلها وتكوين موقف سلوكي مسؤول والرغبة في إحداث التغيير الإيجابي.

قد يتم ربط نتائج التعلم في التربية على حقوق الإنسان بمادة معينة لمستوى دراسي معين أو لعدة مستويات دراسية، أو قد يتم ربطها بعدة مواد.

بينما تنطوي نتائج التعلم على معلومات وارشادات هامة للتربويين، نجد أنها لا تكفي لتزويدهم بمعلومات مفصلة حول تخطيط الأنشطة الصفية بشكل يومي. يتم الحصول على مثل هذه المعلومات من المقرر المدرسي الذي يغطي توجيهات المعلمين، ووصف المحتوى، ومواد التدريس المعتمدة من حكومة كل دولة، بما في ذلك الكتب المدرسية. تشكل هذه الوثائق مصادراً هامةً للأفكار يستطيع التربويون من خلالها ترجمة نتائج التعلم المطلوبة إلى خطط وأنشطة تدريسية ممتعة وفعالة.

يتم استخدام المنهاج الدراسي والمقرر الدراسي أحيانًا بشكل مترادف. ومع ذلك، فإن مصطلح «المقرر» يستخدم في الغالب لوصف ما يجب تدريسه في مادة معينة بالتفصيل. كحد أدنى، يحتوي المقرر على محتوى أو موضوعات محددة ليتم تناولها في المادة على مدار العام، وهو منظم ومترابط ومتسلسل، وقد يختلف ذلك من بلد إلى آخر إلى حدٍ ما.

2.5. مقارنة بين المواد الإلزامية والمواد الاختيارية

المستويات الأربعة: أهداف التعليم، المحتوى أو مجال الكفاءة، ونتائج التعلم والمقرر

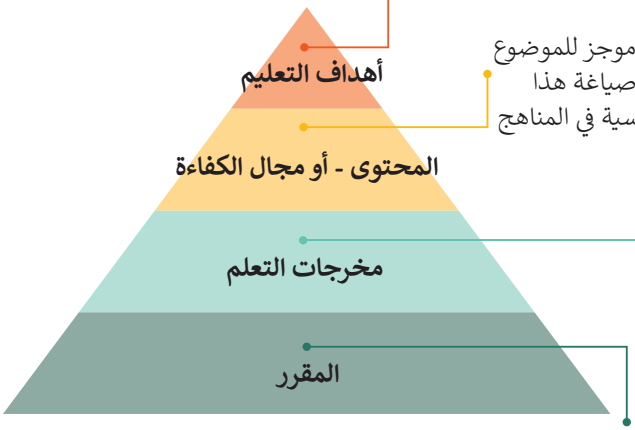

أهداف التعليم التي تشمل الغاية من التعليم وتعكس المعايير والقيم المتعلقة بالثقافة التشغيلية التعليمية.

المحتوى - أو مجال الكفاءة وهو وصف موجز للموضوع العام الذي تصب فيه نتائج التعلم. يمكن صياغة هذا المستوى كوصف محتوى أو ككفاءات رئيسية في المناهج الدراسية المستندة على النتائج.

مخرجات التعلم التي تغطي الكفاءات العامة، بما في ذلك المعرفة والمهارات، التي يتوقع أن يحققها التلميذ أو الطالب في كل مادة في كل مستوى تعليمي.

المقرر: الوثيقة التي غالباً ما تتضمن الأهداف ونتائج التعلم المذكورة أعلاه، ولكنها أيضاً توفر مزيدًا من التفاصيل من حيث اختيار وتسلسل المحتويات التي سيتم تغطيتها، وطريقة اعطائها للطلاب، والمواد التي سيتم استخدامها، ومهام وأنشطة التعلم، وخطط التقييم لمادة أو وحدة دراسية معينة.

بعض المواد في المناهج الدراسية إلزامية، أي أن المدارس مجبرة على تدريسها، وينطبق ذلك على «المواد الأساسية» وتلك التي يتم تقييمها باختبارات وطنية. وقد يحتوي المنهاج على مواد اختيارية، كما أن لدى السلطات في بعض الدول حرية تطوير مواد معينة تهم مجتمعاتها المحلية حسب.

قد يتم تشجيع المدارس على تقديم او إدماج موضوع أساسي معين (مثل حقوق الإنسان) في المنهاج، وللمدرسة القرار في ذلك. تتبنى العديد من الحكومات والأنظمة التعليمية نهجاً مرناً يعطي للمدارس صلاحية تحديد الوقت الذي يجب تخصيصه للمواد وتحديد المواد او الموضوعات الاختيارية التي سيتم تقديمها للطلاب.

2.6. الموضوعات الإلزامية والموضوعات الإرشادية في المنهاج الواحد

قد يحتوي منهاج معين اجزاءً إلزامية واخرى ارشادية، بحيث يكون المعلم مسؤولاً عن اعطاء الجزء الإلزامي ولا يستطيع تجاوزه، وله حرية استخدام الجزء الإرشادي كوسيلة شرح واسهاب على الجزء الإلزامي.

قد نجد أن الكتب المدرسية والمراجع اجبارية في بعض الأنظمة التعليمية، بينما للتربويين حرية اختيار المقررات والمراجع في أنظمة أخرى، وقد يكون هناك قائمة مقترحة للمراجع التي يمكن للمعلمين الاستفادة منها، ولديهم حرية استخدام مصادر إضافية (على سبيل المثال الرجوع إلى معلومات من منظمات غير حكومية) ولكنها تظل بحاجة إلى موافقة الجهات الحكومية المعنية.

لتسهيل أعمال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومساعدتها في الوصول إلى أهدافها، من الأفضل تقوية وتوسعة مواضيع حقوق الإنسان في المناهج الإلزامية، خصوصاً إذا كانت المعلومات المتعلقة بهذا الحقل الهام والموجودة في المناهج الإلزامية الحالية ضعيفة.

المنهج المتصور (المتخيل)

يستخدم مصطلح «المنهج المتصور» لوصف الفجوة بين التعليم الذي يتصوره المرء والتعليم على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، هناك تصور لتعليم حقوق الإنسان في المدارس الحكومية في الدنمارك بحيث «يتغلغل» هذا الموضوع في كافة المواد ويكون في صميم العملية التعليمية، ولكن ذلك غير مطبق حالياً حسب الدراسات[VIII].

2.7. منهج التربية على حقوق الإنسان الصريح مقابل الضمني

في بعض السياقات، يتم استخدام منهج التربية على حقوق الإنسان «الصريح» و «الضمني» بشكل مترادف مع المناهج «المباشرة» و «غير المباشرة»، على التوالي. في المنهج الصريح، تستخدم عبارة «حقوق الإنسان» بشكل ظاهر في عدة أمور منها نتائج التعلم. أما في المنهج الضمني، فتستخدم محتويات ومفاهيم قريبة ومتعلقة بالتربية على حقوق الإنسان مثل «المواطنة» و «الديموقراطية»، والتي توحي بأن المعلم يدمج حقوق الإنسان كجانب من جوانب العملية التدريسية.

ولكن، ومن أجل تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتطبيقه بشكل فعّال، لا بد من التركيز عليه بشكل صريح وواضح في السياسات التعليمية والمناهج والمراجع، وكما هو منصوص عليه في الصكوك الإقليمية والدولية.

تقييم مدى وضوح إدماج التربية على حقوق الإنسان في المناهج

يمكنك تقييم ذلك من خلال طرح الأسئلة التالية:

- هل هناك إشارة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و/أو معايير حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الأخرى؟
- هل هناك أي ذكر للآليات الدولية أو الإقليمية لرصد حقوق الإنسان (مثل لجنة حقوق الطفل، والمراجعة الدورية الشاملة، ولجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان) والطريقة التي يتم بها حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على المستوى الوطني (دستور، محاكم، مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان)؟
- هل يتم تناول حقوق الإنسان والحريات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية والإقليمية (مثل حرية الدين، حرية التعبير، الحق في التعليم) في المناهج الدراسية؟
- هل يشمل المنهج تدريس وتعلم مبادئ حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان (مثل المشاركة والمساواة وعدم التمييز)؟

يتمثل هدف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في زيادة المعالجة الصريحة للتربية على حقوق الإنسان في المناهج الدراسية. يشتمل نموذج مناهج التربية على حقوق الإنسان في الفصل الثالث من هذا الدليل على أمثلة واضحة للتربية على حقوق الإنسان في أهداف التعليم، ومجالات المحتوى، ونتائج التعلم.

إن مجالات التعليم الأخرى، المذكورة أيضًا في الهدف الفرعي 4.7 من أهداف التنمية المستدامة، هي التعليم من أجل التنمية المستدامة وأنماط الحياة المستدامة، والسلام واللاعنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة.

يمكن النظر إلى هذه المجالات على أنها مترابطة في أهدافها التعليمية ومقاربتها للتربية على حقوق الإنسان، وقد توفر فرصة للمعلم الفردي لتضمين التربية على حقوق الإنسان كبعد في التدريس، ولكن لا يوجد ما يضمن تطبيق ذلك.

على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مساءلة الدول التي تعمل فيها بخصوص دمج التربية على حقوق الإنسان بشكل صريح في المناهج ومجالات التربية والتعليم الأخرى، بحيث نضمن تناول المدارس لهذا الميدان الهام ولا نترك الموضوع لمحض الصدف.

2.8. طرق التدريس

لقد تأثر التعليم القائم على النتائج بتصنيف «بلوم» (Bloom's Taxonomy) لنتائج التعلم والذي يميز بين «المستويات الدنيا» للتعلم، مثل الحفظ، و«المستويات العليا» مثل التفكير النقدي والإبداعي. يوضح الهرم أدناه تصنيف بلوم:يشير العديد من مطوري المناهج الدراسية إلى تصنيف بلوم عند تطوير نتائج التعلم، كتذكير بأهمية التقدم التدريجي نحو مهام التعلم الأكثر تعقيدًا كون العملية التعلمية «تقدمية». يجب أن يتضمن منهج التربية على حقوق الإنسان الجوانب التي تساعد الطلاب على التفكير النقدي وتدعم قدرتهم على التصرف؛ بعبارة أخرى، لا ينبغي أن ينحصر تركيز منهج التربية على حقوق الإنسان على تعلم معايير حقوق الإنسان فحسب، بل يجب أن يشمل تحليل هذه القضايا وكيفية تطبيقها في الحياة اليومية.

تستخدم التربية على حقوق الإنسان أنواعًا مختلفة من الأساليب التدريسية، خاصة تلك التي تعزز التفكير النقدي، والحوار المفتوح، والعمليات التشاركية في غرفة الصف. تعكس هذه الأساليب عبارة «عن طريق» [IX] حقوق الإنسان. تتيح هذه المنهجية للمتعلمني اكتساب الكفاءات بشكل عملي وتمنحهم الفرصة لممارستها في بيئتهم التعليمية وفي المجتمع. المتعلم هو محور أساليب ومنهجيات التربية على حقوق الإنسان، حيث تعمل على تمكينه وتشجيعه على المشاركة الفاعلة، والتعلم التعاوني، وتخلق روح التآزر، وتحفز الإبداع، وتدعم الحفاظ على الكرامة والثقة بالنفس. لابد أن ترتبط هذه التربية بالتجارب الواقعية للمتعلمين وأن تُطبق في بيئات تعلّمية تحترم حقوق جميع المشاركين.

تشير بعض المناهج القائمة على النتائج بشكل مباشر وواضح إلى منهجيات التعلم، بينما لا تشير أخرى إلى ذلك. إذا كان منهج التعليم النظامي في سياقك يتضمن وصفًا متكاملًا لمنهجيات التعلم، فقد تتوفر لديك إمكانية إحداث تأثيرات هيكلية عليها.

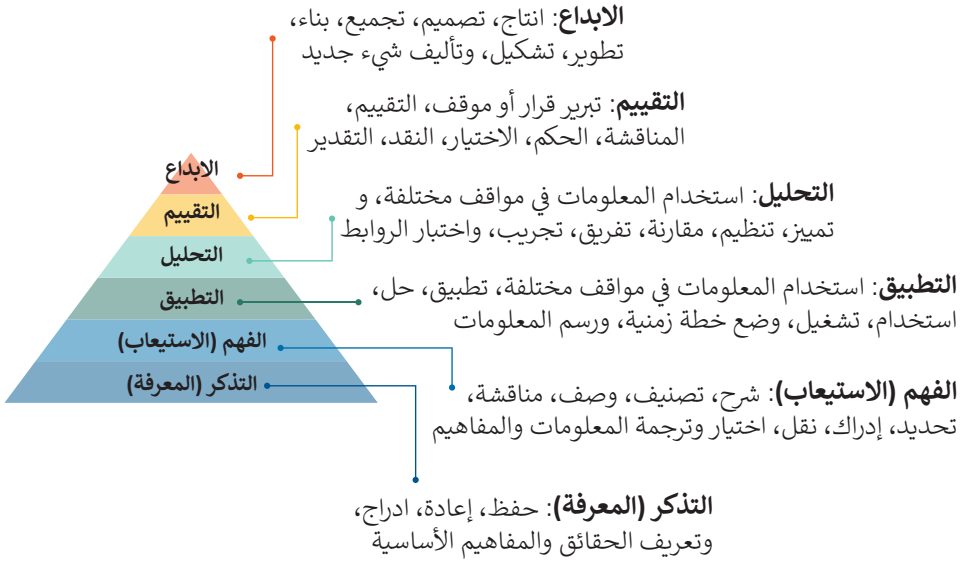

التركيز على المتعلم: هو نهج لتنظيم التدريس والتعلم والتقييم بناءً على السمات الشخصية للمتعلم واحتياجاته واهتماماته.

المكتب الدولي للتعليم (2013)

الفصل الثالث

3. نماذج لمناهج التربية على حقوق الإنسان

يتناول هذا الفصل عيّنة من الأهداف التعليمية ومجالات المحتوى ونتائج التعلم بالمعنى الضيق للمنهج والذي يركز على معارف ومهارات محددة من المتوقع أن يكتسبها الطالب استجابةً لبُعد المنهج في مؤشر 4.7.1 من أهداف التنمية المستدامة.

3.1. أهداف التعليم

فيما يلي أمثلة على أهداف التعليم الحالية في سياستين تعليميتين وطنيتين من جنوب إفريقيا والدنمارك:

مثال 1: مقتطف من سياسة التعليم الوطنية في جنوب إفريقيا، 1996

«4 -[...] (أ) تعزيز وحماية الحقوق الأساسية لكل شخص والمكفولة بموجب الفصل 3 من الدستور، والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها البرلمان، ولا سيما حق-

1. كل شخص أن تتم حمايته من التمييز غير العادل داخل أو من قبل إدارة التعليم أو المؤسسة التعليمية لأي سبب من الأسباب؛
2. كل شخص في الحصول على التعليم الأساسي والمساواة في الوصول إلى مؤسسات التعليم؛
3. أحد الوالدين أو الوصي فيما يتعلق بتعليم أطفالهم أو القصّر؛
4. كل طفل فيما يتعلق بتعليمه؛
5. كل طالب أن يتم تعليمه باللغة التي يختارها عندما يكون ذلك ممكن عمليًا؛
6. تمتع كل شخص بحرية الوجدان والدين والفكر والمعتقد والرأي والتعبير وتكوين الروابط داخل المؤسسات التعليمية؛
7. كل شخص أن ينشئ، حيثما أمكن ذلك عمليًا، مؤسسات تعليمية على أساس لغة أو ثقافة أو دين مشترك، طالما لا يوجد تمييز على أساس العرق؛
8. كل شخص أن يستخدم اللغة والمشاركة في الحياة الثقافية التي يختارها داخل مؤسسة تعليمية [x]»

مثال 2: مقتطف من الدنمارك (المدرسة الأساسية والإعدادية للبلديات-فولك سكول/ قانون المدارس العامة

الفقرة 1: بالتعاون مع أولياء الأمور، يجب على المدرسة الأساسية والإعدادية تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات التي تهيئهم لمواصلة التعليم، وتجعلهم يرغبون في الحصول على المزيد من التعلم، واطلاعهم على ثقافة وتاريخ الدنمارك، وتعريفهم بالبلدان والثقافات الأخرى، والإسهام في فهمهم للتفاعل البشري مع الطبيعة وتعزيز تنميتهم الشاملة.

الفقرة 2: على المدرسة الأساسية والإعدادية تطوير أساليب العمل وإنشاء إطار لتحفيز الطلاب على خوض التجارب وترغيبهم بالعمل ومساعدتهم في استخدام ادراكهم ومخيلتهم وزيادة ثقتهم بأنفسهم للتمكن من اتخاذ المواقف الإيجابية والتصرف.

الفقرة 3: على المدرسة الأساسية إعداد الطلاب للمشاركة الفاعلة وتحمل المسؤولية المشتركة ومعرفة وممارسة حقوقهم وواجباتهم وذلك ضمن مجتمع يتمتع بالحرية والديمقراطية، لذا يجب أن يتسم أداء المدرسة بالحرية الفكرية والمساواة والديمقراطية [xi]».

3.2. نطاق المحتوى ونتائج التعلم

إن نماذج مناهج التربية على حقوق الإنسان المطروحة تهدف إلى إعطاء المهتمين الإضاءات تساعدهم على تقديم مقترحات تتناسب وخصوصية سياقاتهم. لقد تمت صياغة نطاقات المحتوى ونتائج التعلم لأربعة مواد مختلفة باستخدام تصنيفات تقدمية (تدرجية) عبر أربعة مستويات دراسية: ما قبل الأساسي، والأساسي، والثانوي (المستويات الدنيا والعليا لكل منهما) وذلك وفقاً لمعيار التصنيف الدولي الموحد للتعليم "إسكد". أما المواد التي تم تناولها فهي التاريخ، والمواطنة/العلوم الاجتماعية، والدين، وعلوم البيئة.

مادة التاريخ

كفاءات التعلم

ما قبل الأساسي والأساسي الأدنى (5-9 سنوات)	الأساسي الأعلى (9-12 سنة)	الثانوي الأدنى (12-15 سنة)	الثانوي الأعلى (15-18 سنة فما فوق)
أصل حقوق الإنسان في دولة ما وعلى الصعيد العالمي :مجالات المحتوى			
يعي الحقوق والواجبات وعلاقتهما في الصف والمدرسة. يستطيع التحدث عن الاحتياجات الأساسية كطالب ويعي ما يقابلها من حقوق وواجبات في الصف وفي المدرسة.	يستطيع التحدث عن تطور حقوق الإنسان عبر الزمن ووضع ذلك بجمل واضحة للتعبير عن حقوق النساء، والأطفال، وذوي الإعاقة، والسكان الأصليين، واللاجئين. يستطيع توضيح وجهات نظر مختلفة حول أصل حقوق الإنسان.	يستطيع أن يناقش الحركات السياسية والاجتماعية التي طورت حقوق الإنسان في القرنين الـ 19 والـ 20 في بلده وفي العالم. يستطيع أن يحلل العوامل التي ساهمت بتضمين بعض حقوق الإنسان في دستور دولة ما.	يستطيع أن يناقش مدى تأثير العمل الجماعي في تغيير القوانين والدفع بحقوق الإنسان على مدى السنوات، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا. يستطيع أن يطبق معايير حقوق الإنسان في تقييم تحدي تاريخي معين، سواء في بلده أو في بلد آخر.
تطوير حقوق الإنسان لمجموعات الأفراد الذين يحتاجون إلى حماية خاصة :مجالات المحتوى			
يمكن للطالب أن يتذكر حقوق وواجبات الأطفال في الأسرة يمكنه أن يتحدث عن حقوق الطفل في الأسرة في السابق والآن	يمكنه شرح حقوق وواجبات الأطفال في السابق والحاضر في مجتمعه المحلي/ بلده يمكنه أن يوضح التطورات الرئيسية في حقوق الطفل في مجتمعه ومحيطه في السابق والآن.	يمكنه وصف التحديات التاريخية التي تواجهها مجموعات محددة للاعتراف بالحقوق على المستوى الوطني يمكنه تقييم العوامل التي دعمت أو أعاقت زيادة حماية حقوق الإنسان لمجموعات معينة	يمكنه مناقشة الوضع التاريخي والحالي لحقوق الإنسان للفئات الضعيفة في الدستور والقوانين الوطنية يمكنه أن ينتقد التطورات العالمية في مجال حقوق الإنسان للجماعات التي تحتاج إلى حماية خاصة وكيفية تأثيرها على حقوق الإنسان في بلده في السابق والآن.
مجالات المحتوى:			
يمكن للطالب أن يتذكر حقوق وواجبات الأطفال في الأسرة يمكنه أن يتحدث عن حقوق الطفل في الأسرة في السابق والآن	يمكنه شرح حقوق وواجبات الأطفال في السابق والحاضر في مجتمعه المحلي/ بلده يمكنه أن يوضح التطورات الرئيسية في حقوق الطفل في مجتمعه ومحيطه في السابق والآن.	يمكنه وصف التحديات التاريخية التي تواجهها مجموعات محددة للاعتراف بالحقوق على المستوى الوطني يمكنه تقييم العوامل التي دعمت أو أعاقت زيادة حماية حقوق الإنسان لمجموعات معينة	يمكنه مناقشة الوضع التاريخي والحالي لحقوق الإنسان للفئات الضعيفة في الدستور والقوانين الوطنية يمكنه أن ينتقد التطورات العالمية في مجال حقوق الإنسان للجماعات التي تحتاج إلى حماية خاصة وكيفية تأثيرها على حقوق الإنسان في بلده في السابق والآن.

مادة الدين

كفاءات التعلم

ما قبل الأساسي والأساسي الأدنى (5-9 سنوات)	الأساسي الأعلى (9-12 سنة)	الثانوي الأدنى (12-15 سنة)	الثانوي الأعلى (15-18 سنة فما فوق)
حرية الديانة أو المعتقد :مجالات المحتوى			
يستطيع أن يظل متذكراً أن الناس لديهم أديان ومعتقدات ووجهات نظر مختلفة تحميها حقوق الإنسان يمكنه أن يذكر أن وجود وممارسة دين أو معتقد هو حق من حقوق الإنسان (بما في ذلك عدم اعتناق أو ممارسة دين أو معتقد) يمكنه سرد أمثلة حول كيفية احترام المرء لحق الآخرين في حرية الدين أو المعتقد، في الصف أو المدرسة أو المجتمع	يمكنه أن يتذكر الجوانب الرئيسية للحق في حرية الدين أو المعتقد يمكنه أن يشرح أنه من حق الإنسان أن يكون له دين أو معتقد يتبناه أو يغيره أو يتركه يمكنه التحدث عن دياناته ومعتقداته وديانات ومعتقدات الآخرين ووجهات نظر العالم بطريقة تحترم حقوق الإنسان وغير متحيزة وبدون استخدام الصور النمطية أو اللغة المهينة	يمكنه معرفة وتمييز القيود المسموح بها على حرية الدين أو المعتقد يمكنه أن يشرح أهمية حرية الدين أو المعتقد في تحقيق الديمقراطية والتعددية يمكن أن يفرق بين حق الفرد في حرية الدين أو المعتقد وحماية الأديان	يمكنه مناقشة التطورات الوطنية والعالمية التي تؤثر على حرية الدين أو المعتقد يمكنه تحديد العوامل التي تعزز و / أو تمنع حرية الدين أو المعتقد (بما في ذلك على سبيل المثال القوانين والأعراف الاجتماعية) يمكنه تحليل التحديات التي تواجه حرية الدين أو المعتقد في مجتمعه/ بلده يمكن أن يعطي أمثلة حول العلاقة بين حرية الدين أو المعتقد والحقوق الأخرى، بما في ذلك حرية التعبير وحقوق المرأة
الدين وحقوق الإنسان :مجالات المحتوى			
يمكن للطالب أن يكرر أن الأديان المختلفة ووجهات النظر العالمية موجودة وأنها محمية بموجب حقوق الإنسان يمكنه التحدث عن المساواة وعدم التمييز، من منظوره أو عالمه أو ديانته أو المعتقد الخاص به	يمكنه التحدث عن تعاليم الديانات أو المعتقدات أو وجهات النظر العالمية الأخرى التي تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان يمكنه تحديد أمثلة ملموسة للأفراد والجماعات الذين دافعوا عن حقوق الإنسان من منظور ديني/ عقائدي	يمكنه أن يناقش الطرق التي يمكن للدين من خلالها أن يشجع ويُلهم ويدعم إعمال حقوق الإنسان يمكن أن ينتقد المدى الذي يمكن أن يكون فيه الدين عقبة أمام التمتع بحقوق الإنسان	يمكن أن يُعطي أمثلة حول تعقيد العلاقة بين الدين وحقوق الإنسان يمكنه تحليل النصوص والتقاليد والقيم الموجودة في دينه أو معتقده أو نظرته للعالم التي تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في الكرامة والمساواة وعدم التمييز يمكنه تقييم الأدوار المختلفة التي يلعبها الدين في دعم و / أو إعاقة حقوق الإنسان على المستوى الوطني و / أو الإقليمي و / أو العالمي

مادة الدراسات البيئية

كفاءات التعلم

ما قبل الأساسي والأساسي الأدنى (5-9 سنوات)	الأساسي الأعلى (9-12 سنة)	الثانوي الأدنى (12-15 سنة)	الثانوي الأعلى (15-18 سنة فما فوق)
البيئة وحقوق الإنسان :مجالات المحتوى			
يمكن للطالب أن يتذكر كيف ترتبط البيئة الآمنة والنظيفة والصحية بحق الطفل في الصحة يمكنه تحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها في الصف لدعم الحق في الصحة من أجل بيئة آمنة ونظيفة وصحية	يمكنه أن يصف بعباراته الخاصة كيف يرتبط الحق في الصحة والحق في الحياة وحقوق الإنسان الأخرى بالبيئة الآمنة والنظيفة والصحية يمكنه أن يتحدث عن المجموعات والمنظمات التي تعزز حقوق الإنسان المتعلقة ببيئة آمنة ونظيفة وصحية يمكنه أن يوضح كيف يرتبط الحق في أن يكون صوته مسموعاً في حماية البيئة	يمكنه أن يتحدث عن التزامات حقوق الإنسان المحددة للحكومة والمرتبطة ببيئة آمنة ونظيفة وصحية يمكنه أن يوضح كيف يمكن أن تؤثر سلامة البيئة على حقوق الإنسان لمجموعات معينة في المجتمع، مثل السكان الأصليين والأطفال	يمكنه أن يصف الأسباب الجذرية للأزمات البيئية وأثر هذه الأزمات على حقوق الإنسان يمكنه تطوير أفكار ومقترحات لتعزيز بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة تحترم حقوق الإنسان
التنمية المستدامة وحقوق الإنسان :مجالات المحتوى			
يمكنه أن يتذكر أن حقوق الإنسان مرتبطة بالتنمية المستدامة يدرك أن موارد الأرض محدودة وليس الجميع قادر على الحصول على هذه الموارد.	يمكنه أن يجسد كيفية ارتباط حقوق الإنسان بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة يمكنه أن يوضح طرقًا تُمكن الجهات الفاعلة المختلفة في المجتمع من التأثير على التنمية المستدامة وحقوق الإنسان	يمكنه أن يتحدث عن التزامات الحكومة بحقوق الإنسان والمتعلقة بالتنمية المستدامة، ويمكنه مناقشة ما إذا كان التمييز وعدم المساواة يمثلان عقبة أمام التنمية المستدامة في بلده يمكنه أن يحلل عدم تكافؤ القدرة على الحصول على الموارد والخدمات وأن يربط ذلك بحقوق الإنسان.	يمكنه أن يشرح العوائق التي تعترض التنمية المستدامة في سياقه، وإلى أي مدى يمكن لحقوق الإنسان أن تساعد في تخطي هذه العوائق. يمكنه أن يناقش المفاضلات في القرارات الحكومية المتعلقة بالتنمية المستدامة والدور الذي يمكن أن تلعبه حقوق الإنسان في ذلك. يمكنه التفكير في تأثير نماذج التنمية المختلفة على حقوق الإنسان

الفصل الرابع

4. إدماج التربية على حقوق الإنسان في المناهج (خطوة بخطوة)

في هذا الفصل، نأخذك خطوة بخطوة خلال عملية تطوير المنهج.

الخطوة 1: في الخطوة الأولى، نقدم التدابير الأولية التي يجب اتخاذها للتأكد من التزامات دولتك بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ونسعى لفهم طبيعة منهجك الوطني.

الخطوة 2: في الخطوة الثانية، نستكشف العمليات الرئيسية وأصحاب المصلحة في تطوير المناهج الدراسية.

الخطوة 3: في الخطوة الثالثة، نقدم أداتين للمسح ودراسة الوضع الحالي التربية على حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، كأساس للحوار المستنير (المستند على البيانات) مع أصحاب المصلحة في التعليم الوطني.

الخطوة 4: في الخطوة الرابعة، نقدم إرشادات حول بعض الأسئلة التي يمكن أن تساعد في توجيه استراتيجيات مناهج التربية على حقوق الإنسان المختلفة.

الخطوة 5: في الخطوة الخامسة، نقوم بتطوير مخرجات التعلم المرجوة من التربية على حقوق الإنسان.

الخطوة 6: في الخطوة السادسة، نقدم بعض الاعتبارات لتعزيز رصد وتقييم التثقيف في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

4.1. الخطوة الأولى:

تعرف على مدى التزام دولتك بتعليم حقوق الإنسان ومحاولة فهم إطار المناهج الوطنية فيها.

الخطوة الأولى في عملية تطوير أو تقييم منهج التربية على حقوق الإنسان تنطوي على فهم مدى مراعاة دولتك للالتزامات الدولية في ميدان التربية على حقوق الإنسان والطريقة التي يتم بها بناء مناهجك الوطنية.

فيما يلي بعض الجوانب المهمة للاستكشاف:

- ما هي أحكام / التزامات حقوق الإنسان السارية فيما يتعلق بالتربية على حقوق الإنسان في بلدك؟
- كيف يحصل المعلمون على المعلومات حول التربية على حقوق الإنسان؟ هل يفعلون ذلك من خلال الكتب المدرسية أو المناهج الدراسية التي يستخدمونها لتحضير الدروس؟
- هل يستند المنهج على المحتوى أم على النتائج؟
- هل المنهج مركزي أم لامركزي (مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الإقليمية)؟
- ما هي مجالات المحتوى ونتائج التعلم لكل مرحلة من مراحل التعليم؟
- كيف يتم تطوير المنهاج؟ هل هناك جزء إلزامي وجزء إرشادي فيه؟
- ما هو المحتوى الأساسي ونتائج التعلم المرجوة في كل مرحلة دراسية؟
- ما هي المواد في كل مرحلة دراسية؟ أي منها إلزامي؟ أي منها اختياري؟ كم ساعة تحتاج الحصص في الأسبوع الواحد؟
- كيف يتم إعطاء المنهاج في كل مادة؟ هل يتم الوصول إلى نتائج التعلم لكل مادة عبر جميع المراحل؟ أو لكل مرحلة تعليمية على حدا؟
- كيف يتعلم المعلمون حول المنهج؟ هل يفعلون ذلك من خلال الكتب المدرسية أم المقرر الذي يستخدمونه لتحضير الدروس؟

كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، تزودك المعلومات التي تم جمعها تبعاً لهذه الخطوة بنقطة انطلاق جيدة لاتخاذ القرار بشأن استراتيجية مناهج التربية على حقوق الإنسان الخاصة ببلدك، وذلك بالطبع بناءً على معايير حقوق الإنسان المعمول بها؛ كما أنها توفر بعض المؤشرات الأولية المتعلقة بجزء المنهاج الوطني الأكثر حاجةً للتغيير بغية تضمين التربية على حقوق الإنسان بشكل أفضل؛ على سبيل المثال، قد ترغب في اقتراح تغييرات على الجزء الإلزامي (الإجباري) من المنهاج الدراسي الوطني والتأكد من تعزيز التربية على حقوق الإنسان بوضوح أكبر فيه، حيث يمكن أن يكون هذا الخيار أنسب من اقتراح تغييرات في منهاج اختياري لإقليم صغير يعتمد سياسة لامركزية في تطوير المناهج.

دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة

دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة هو قاعدة بيانات متعددة اللغات تربط أحكامًا محددة لأكثر من 50 صكًا عالميًا وإقليميًا لحقوق الإنسان بأهداف التنمية المستدامة.

يمكنك استخدامه لتحديد التزامات حقوق الإنسان المحددة التي تقع على عاتق بلدك فيما يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

ما عليك سوى البحث عن هدف التنمية المستدامة 4 والهدف 4.7 وبلدك

يمكنك العثور عليه في هذا الرابط
https://sdg.humanrights.dk/

فهم الهيكل العام لنظام التعليم الوطني الخاص بك

إذا لم تكن على دراية بالهيكل العام لنظام التعليم الوطني للمراحل الأساسية والثانوية في بلدك، فقد ترغب في التعرف على بعض المعلومات الأساسية مثل:

- هيكل الحوكمة على المستويات الوطنية والمحلية والإقليمية.
- أدوات تخطيط التعليم على المدى الطويل والمتوسط والقصير (بما في ذلك خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية).
- سنوات الدراسة المطلوبة.
- عدد المدارس والطلاب.
- مستويات الالتحاق والتخرج، مع مراعاة النوع الاجتماعي والفئات الضعيفة.
- نسبة المدارس الحكومية والخاصة وكيفية تطبيق معايير المناهج الوطنية في القطاع الخاص.
- التقييمات والامتحانات الوطنية.
- الإحصاءات التي يتم جمعها بانتظام من قبل المدارس ووزارة التربية والتعليم.

يجب إتاحة هذه المعلومات على موقع وزارة التربية والتعليم. يمكن أيضًا الوصول إلى بعض المعلومات في مراجعات سياسات التعليم لليونسكو أو في سياسة التعليم لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية-الملامح القطرية.

4.2. الخطوة الثانية:

تحديد العمليات الرئيسية وأصحاب المصلحة في تطوير المناهج الدراسية

تعد مراجعات المناهج المخططة فُرصًا طبيعية لإدماج التربية على حقوق الإنسان في المناهج الوطنية، لذلك من المهم التعرف على هذه العمليات في بلدك، بما في ذلك تكوين نظرة عامة حول السلطات وأصحاب المصلحة المعنيين بهذه العمليات. قد توفر أنشطة جمع البيانات ورسم الخرائط حول مدى تضمين التثقيف في حقوق الإنسان في المناهج الوطنية أيضًا فرصًا مهمة للحوار وإشراك أصحاب المصلحة، بما يدعم التغيير خارج هذه العمليات المنظمة.

من المهم تحديد الهيئة الوطنية المفوضة بتطوير المناهج الدراسية رسمياً، ففي بعض البلدان، قد نجد إدارة متخصصة في وزارة التعليم مسؤولة عن إصدار معايير المناهج الوطنية، وفي بلدان أخرى قد تكون هناك هيئات مستقلة لها أدوار استشارية مهمة في هذا المضمار.

في البلدان التي تعتمد نظام التعليم اللامركزي، يكون لحكومات الولايات أو المقاطعات سيطرة على إنشاء كل أو جزء من المناهج الدراسية للمنطقة الجغرافية التي تشرف عليها. في مثل هذه الحالة، قد تحتاج المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى التعامل مع أصحاب المصلحة التربويين على المستوى دون الوطني ومع مجموعات محددة من أصحاب الحقوق، الذين ينبغي أن تنعكس حقوقهم في المناهج الدراسية (مثل الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة).

من الحري التفكير في العوامل المشتركة في المنهاج ومن ثم اتخاذ قرار بشأن وضع استراتيجية لإحداث أكبر قدر ممكن من التأثير وتحقيق أقصى استفادة من جهودك. لابد من الإشارة إلى أنه حتى في أنظمة التعليم اللامركزية، تكون وزارة التعليم مسؤولة عن وضع المعايير وتتعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان معها.

ما هي دورة مراجعة المنهج؟

هي نهج منظم لتقييم ومراجعة وتنقيح المناهج الدراسية في إطار زمني محدد يهدف إلى تحديد الثغرات ونقاط الضعف بهدف زيادة فعالية المناهج الدراسية وتحسين خبرات تعلم الطلاب باستمرار. عادة ما تنطوي المراجعة على عدة مراحل بما في ذلك: البحث والاختيار، والمراجعة والتطوير، والتنفيذ، والتقييم والرصد.

المصدر: المكتب الدولي للتعليم (مترجم)

http://www.ibe.unesco.org/en/glossary-curriculum-terminology/c/curriculum-review-cycle

أمثلة حول العالم...

- في نظام التعليم شديد المركزية في سنغافورة، يتولى قسم تخطيط وتطوير المناهج في وزارة التعليم مسؤولية تصميم المناهج الرسمية، بما في ذلك نتائج التعلم، وتطوير نهوج التدريس، واستراتيجيات التقييم، وصياغة الموارد التعليمية لدعم تنفيذ المناهج [XII].
- يوجد في هونغ كونغ مجلس لتطوير المناهج، وهو هيئة استشارية مستقلة عينتها الحكومة لتطوير المناهج الدراسية والعمل مع هيئة امتحانات وتقييم الطلاب في الإقليم.
- كما تعد هيئة تقييم المناهج وإعداد التقارير الأسترالية ومجلس الدراسات والتعليم والمعايير التعليمية في ولاية نيو ساوث ويلز الأسترالية هيئات استشارية مستقلة، يعمل أصحاب المصلحة تحت مظلتها لتطوير المناهج وتقييمات الطلاب على المستوى الوطني أو على مستوى الولاية [XIII].

ما هي عمليات مراجعة المناهج؟

إن عملية مراجعة المناهج الوطنية بشكل كامل لا تحدث باستمرار، بل بمعدل مرة كل عشر سنوات أو نحو ذلك، ولكن تتم مراجعة المقررات الدراسية وبعض المواد المتعلقة بها مثل الكتب المدرسية بصورة متكررة، وذلك حسب قدرة وزارة التعليم.

غالبًا ما تتضمن عمليات مراجعة المناهج الدراسية ما يلي:

- فريق مراجعة المناهج، بما في ذلك المتخصصين في الموضوع أو المعينين من قبل وزارة التعليم. قد يشمل هذا الفريق موظفين من كليات التعليم العالي ومعلمي مدارس.
- فريق كتابة المناهج، ولديه نفس تكوين فريق المراجعة.
- مجموعة مرجعية فنية، تمثل مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة مثل المعلمين ومدربي المعلمين ومديري المدارس.

في عمليات تطوير المناهج الأكثر شفافية، يتم منح المعلمين، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأصحاب الحقوق (الشعوب الأصلية، الأشخاص ذوي الإعاقة، الأقليات العرقية... الخ) الفرصة للإدلاء بدلوهم على مسودة المنهاج من خلال مشاركة التعليقات وعقد ورش العمل والمساهمات على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي العامة.

أمثلة على أصحاب المصلحة المعنيين بعملية مراجعة المناهج:

- مجلس التربية والتعليم ووزارة التربية والتعليم (المستوى الوطني).
- السلطات التعليمية على مستوى المناطق والمقاطعات
- المعلمون
- الطلاب وذويهم
- مطورو المناهج
- مدراء المدارس ورؤساء الأقسام
- خبراء ومدربي المعلمين في التعليم العالي
- المنظمات غير الحكومية المنخرطة في جهود التربية على حقوق الإنسان
- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
- الجهات المانحة

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / اليونسكو (2016). مراجعات للسياسات الوطنية للتعليم: التعليم في تايلاند. باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.18-17 .p ،

بالإضافة إلى الجهات الفاعلة المعتادة على المشاركة في هذه العمليات، قد يجذب التثقيف في مجال حقوق الإنسان أطرافاً معنيةً أخرى، مثل المشرعين، ووزارات الخارجية (بما في ذلك مكاتب متابعة تنفيذ معاهدات والتزامات حقوق الإنسان)؛ هياكل التنمية والتخطيط المرتبطة بخطط التنمية 2030 والتعليم 2030؛ والوكالات الحكومية الدولية (مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، واليونسكو، واليونيسيف).

إن بناء العلاقات مع الجهات والمؤسسات الفاعلة في دعم تطوير وتنفيذ ومراقبة مناهج التربية على حقوق هي عملية مستمرة وديناميكية.

4.3. الخطوة الثالثة:

معرفة الوضع الحالي للتربية على حقوق الإنسان

ستحتاج المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى جمع وتحليل البيانات الموثوقة حول الوضع الراهن للتربية على حقوق الإنسان في المناهج الوطنية، بغية تقديم المعلومات اللازمة لإشراك أصحاب المصلحة ووضع التوصيات التي من شأنها تحسين هذه المناهج.

لقد طور المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان مجموعة من الأدوات والمواد التدريبية لتسهيل هذا التحليل.

يمكن استخدام أداة رصد هدف التنمية المستدامة 4.7/التربية على حقوق الإنسان التي طورها المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في توجيه تقييم الوضع الحالي للتربية على حقوق الإنسان [XIV].

توفر هذه الأداة المؤشرات اللازمة لتقييم مدى إدماج التربية على حقوق الإنسان في المناهج، وتحتوي أيضاً على مؤشرات خاصة لتقييم مدى إدماج التربية على حقوق الإنسان في سياسات التعليم الوطنية، والوثائق ذات الصلة مثل قوانين التعليم وخطط العمل الوطنية وغيرها. من الهام أيضاً تقييم مدى تفعيل القرارات السياسية المتضمنة في هذه الوثائق وانعكاسها في المناهج الرسمية، بما في ذلك المقررات المدرسية ونتائج التعلم المنشودة.

دورة عبر الإنترنت لإجراء دراسة تخطيطية (Mapping Study) لمناهج التربية على حقوق الإنسان

إن وجود دراسة تخطيطية مفصلة للمناهج يساعد في تحديد الإدماج الصريح والضمني للتربية على حقوق الإنسان فيها.

دورة عبر الانترنت لإجراء دراسة التخطيطية لمناهج التربية على حقوق الإنسان

اطلع على دورة «الدراسة التخطيطية» على موقع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، بما فيها تفاصيل كيفية إجراء دراسة أساسية في الوحدة الثالثة، بالإضافة إلى أمثلة من مختلف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والسياقات الوطنية.

https://www.humanrights.dk/learning-hub/content-topic/human-rights-education

عند إجراء الدراسة التخطيطية للتربية على حقوق الإنسان، لابد أن تحدد إمكانية تنفيذ الأمور الفنية داخلياً (من خلال تعيين متخصصين)، أو من خلال التعاون مع الحكومة و/أو المجتمع المدني، واستكشاف «إيجابيات» و «سلبيات» النهجين بالاستعانة بالوحدة الثالثة من دورة «الدراسة التخطيطية» الموجودة على موقع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان.

نصائح عملية عند تقييم مناهج التربية على حقوق الإنسان

تشمل مصادر المعلومات اللازمة لإجراء «الدراسة التخطيطية» لمناهج التربية على حقوق الإنسان مجموعة من الوثائق، من بينها وثائق سياسات المناهج المذكورة في «نبذة عامة عن الوثائق الأكثر استخداماً في المناهج الرسمية في التعليم النظامي بمفهومه الواسع» في هذا الدليل.

ندرج أدناه بعض التدابير التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد:

- ابحث عن عبارة «حقوق الإنسان» المذكورة بشكل واضح في المناهج، مع الإشارة إلى عدد المرات والسياق الذي ذكرت فيه، وعليك أن تدرك موضع العبارة وأهميتها في النص ومدى ارتباطها بأهداف التعلم، بجانب أهمية تكرارها.
- ابحث عن الكلمات المرتبطة بقيم حقوق الإنسان، مثل المساواة وعدم التميز، ودقق في سياقها لمعرفة مدى توائمها وإطار حقوق الإنسان.
- تحقق مما إذا كانت الإشارة الصريحة إلى حقوق الأنسان مذكورة في المواد الإلزامية، أو الاختيارية، أو مصادر التعلم الإرشادية.
- تتبع أية أنماط أو فجوات في المراجع، على سبيل المثال قد تتم الإشارة إلى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة دون الفئات الضعيفة الأخرى، مثل الأشخاص المكشوفين سياسياً.
- حاول معرفة الوضع العام لحقوق الإنسان في المناهج: ما هو الوقت المخصص للتربية على حقوق الإنسان؟ هل التربية على حقوق الإنسان جزء من نتائج التعلم لمادة معينة؟ أم هي متضمنة في محتوى وحدة معينة أو درس معين؟
- تتبع ماهية الإشارة إلى حقوق الإنسان (هل تغلب عليها الصبغة المحلية أم الدولية؟)
- هل تُطبق التربية على حقوق الإنسان في الحياة اليومية في المدرسة أو المجتمع؟
- تأكد من الحصول على الإحصائيات الهامة التي جمعتها الحكومة والتي تساعدك في إجراء الدراسة التخطيطية، بما فيها الدراسات والتقييمات التي قد تُلقي المزيد من الضوء على التربية على حقوق الإنسان في المدارس، فقد تتوفر دراسات حول الالتزام بالدوام المدرسي للفئات الضعيفة من السكان (مثل مجموعات السكان الأصليين أو الأقليات). قد تقودك مثل هذه الإحصائيات إلى مراجعة مدى تواجد هذه الفئات في المناهج ومدى الإشارة إليها في الكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى دون تمييز.

بالإضافة إلى إجراء مراجعة مكتبية لوثائق المناهج الرئيسية، فإننا نوصي بشدة بالتواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستوى الوطني، مثل وزارة التربية والتعليم، أو مؤسسات المناهج المتخصصة، أو أية جهة فاعلة أخرى قد تكون على دراية واطلاع، ويمكنها الإفادة حول على الوضع العام للتربية على حقوق الإنسان في المناهج الدراسية. قد تساعدك هذه المعلومات أيضًا في معرفة ما إذا كان النهج المستخدم في المدارس تقليدياً، على الرغم من اعتماد الإطار التعليمي المستند على نتائج التعلم.

من المفيد أيضاً التحقق من جزئية التطبيق إذا توفر لديك متسعٌ من الوقت، فبإمكانك البحث في مقدار التربية على حقوق الإنسان الذي يتم تدريسه فعلياً والطرق المستخدمة في ذلك؛ فقد تحتاج إلى إجراء دراسة أخرى إذا وجدت أن التربية على حقوق الإنسان مدمجة بشكل واضح في المناهج ولكنك وجدت نفسك تتساءل عن مدى تبني المعلمين لها في التعليم. قد تُجري مسحاً أو تقابل بعض المعلمين لتقييم دافعيتهم، واحتياجاتهم، والتحديات التي يواجهون خلال مسيرة التربية على حقوق الإنسان.

4.4.الخطوة الرابعة:

اختر استراتيجية لدمج التربية على حقوق الإنسان في المناهج الرسمية

بعد مراجعة المنهاج الوطني وتحديد الثغرات في الخطوة السابقة، فإن الخطوة التالية هي التفكير في الاستراتيجية الأكثر فعالية لتعزيز التربية على حقوق الإنسان.

هناك ثلاث استراتيجيات شائعة الاستخدام لتعزيز التربية على حقوق الإنسان في المناهج الرسمية:

1. دمج موضوعات التربية على حقوق الإنسان الصريحة في مادة واحدة أو مادتين («المواد الناقلة»)
2. تعميم التربية على حقوق الإنسان عبر جميع المستويات والمواد جنبًا إلى جنب مع الخبرات على مستوى المدرسة والمناهج الدراسية ككل
3. تخصيص مادة لحقوق الإنسان

عند اختيار الاستراتيجية المناسبة لسياقك، ستحتاج إلى تقييم الفرص والتحديات لتعزيز التربية على حقوق الإنسان الموجودة أصلاً أو إدخالها إلى المنهاج الرسمي في بلدك، ولتحقيق ذلك، يتحتم عليك تحليل المشهد السياسي والتعليمي.

يمكن للأسئلة التالية، من بين أمور أخرى، أن توجه هذا التحليل:

- ما هو احتمال نجاحك في أي من الاستراتيجيات؟
- ما هي أقوى حججك؟ (بناءً على تقارير مثل تقرير الوضع الوطني أو التقرير السنوي المقدم إلى البرلمان حول وضع حقوق الإنسان في بلدك)
- ما رأي وتوصيات هيئات مراقبة حقوق الإنسان بخصوص التربية على حقوق الإنسان في بلدك؟
- ما هي الاستراتيجية التي ستقودك إلى أكثر النتائج فعالية؟

مستكشف بيانات حقوق الإنسان المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة للمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان

(SDG-Human Rights Data Explorer)

هي قاعدة بيانات قابلة للبحث تربط معلومات الرصد من النظام الدولي لحقوق الإنسان بأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتسمح للمستخدمين باستكشاف التوصيات والملاحظات الصادرة عن هيئات مراقبة حقوق الإنسان الدولية، من حيث صلتها بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأهدافها الـ 169 في بلدان محددة.

https://sdgdata.humanrights.dk

ما هي المادة الناقلة؟

مادة دراسية قد تساعد المتعلمين على تطوير معارف ومهارات ومواقف معينة غير محصورة في المادة الواحدة، وذلك بحكم نطاق وطبيعة هذه المادة الناقلة.

المصدر: المكتب الدولي للتعليم (2013).

فيما يلي وصف الخصائص الرئيسية للاستراتيجيات المختلفة:

إدماج مجالات محتوى التربية على حقوق الإنسان الصريحة في المادة الناقلة

تعد المناهج المكتظة ظاهرة شائعة في معظم الأنظمة التعليمية وإحدى العقبات الرئيسية التي تحد من إدخال الموضوعات والمحتوى ونتائج التعلم والنهوج الجديدة. إن استراتيجية دمج التربية على حقوق الإنسان في مادة أو مادتين هي الطريقة الأكثر شيوعًا بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى التي تدفع باتجاه تعزيز التربية على حقوق الإنسان في المناهج الرسمية.

إن المواد الناقلة الأكثر شيوعًا في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي هي: التربية على المواطنة، والعلوم الاجتماعية، والتاريخ، ومهارات الحياة، والفلسفة، والتربية الدينية، والأدب، والفنون، واللغات، والتكنولوجيا.

إذا تم اختيار هذه الاستراتيجية، يجب أن تكون المادة أو المواد الناقلة إلزامية، حيث سيساعد ذلك في ضمان حصول جميع المتعلمين على التربية على حقوق الإنسان، وليس فقط الذين يختارون المادة. تتطلب هذه الاستراتيجية فهماً لطبيعة كل مادة وكيف يمكن لنتائج التعلم والمحتوى الخاص بالتربية على حقوق الإنسان دعم الكفاءات الشاملة المكرسة في هذه المادة.

مثال على تضمين التربية على حقوق الإنسان في «مادة ناقلة»-نيوزيلندا:

حقوق الإنسان مذكورة بشكل واضح وصريح في خمسة من مستويات التعلم الثمانية:

- المستوى الثاني: إدراك أن للناس حقوق وواجبات وأدوار اجتماعية وثقافية واقتصادية.
- المستوى الخامس: فهم كيفية تعريف وتحصيل الناس لحقوق الإنسان.
- المستوى السادس: فهم كيفية دعم المؤسسات والمجموعات والأفراد للعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.
- المستوى السابع: فهم كيفية أداء المجتمعات والشعوب لواجباتها وكيفية ممارستها لحقوقها في السياقات المحلية والوطنية والدولية.
- المستوى الثامن: فهم كيف تؤثر وتتأثر السياسات بأدوار ومسؤوليات الأفراد والمجتمعات.

المصدر: وزارة التعليم النيوزيلندية، العلوم الاجتماعية، أهداف التحصيل، Achievement objectives / Social sciences / The New Zealand Curriculum / Kia ora - NZ Curriculum Online (tki.org.nz) (تم الوصول إليه في 2021/2/6).

بصفتك مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، عليك تقديم نتائج تعلم ومحتوى عملي لمطوري المناهج والأطراف المعنية الأخرى، وبحيث يتم إدماج التربية على حقوق الإنسان في المواد الناقلة بشكل واضح وبما يتوافق وهويتها وطبيعة الموضوعات المطروحة في هذه المواد.

على سبيل المثال، في مادة المواطنة/الدراسات الاجتماعية، تُثري التربية على حقوق الإنسان التدريب على التنوع، فبدلاً من الاعتماد على آراء وقناعات المعلم في تدريس هذا الموضوع، تصبح القواعد والمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان هي الأساس.

يوضح المثال النيوزلندي المذكور أعلاه كيفية تضمين نتائج التعلم للتربية على حقوق الإنسان في مادة العلوم الاجتماعية في المرحلة الثانوية الدنيا.

وتجدر الإشارة إلى أن لهذه الاستراتيجية الإيجابيات والسلبيات التالية:

الإيجابيات:

- عندما يتم إدماج التربية على حقوق الإنسان في مادة دراسية قائمة نضمن عدم إلغاء مادة معينة واستبدالها بمادة أخرى. هذا من شأنه أن يسهل عمل مؤسسة حقوق الإنسان وقد يضمن نجاح جهدها؛

- أي أنّ إدماج التربية على حقوق الإنسان في مادة أو مواد قائمة يشكل هدفاً يمكن تحقيقه لمعظم مؤسسات حقوق الإنسان.

السلبيات:

- قد يؤدي ذلك إلى إحراز التربية على حقوق الإنسان للأهداف المعرفية (نتائج التعلم المستندة على المعرفة) فقط دون إكساب المتعلمين الكفاءات (نتائج التعلم المستندة على الكفاءات) وذلك لأن منهاج «المادة الناقلة» قد لا يتسع لذلك، بما أنه يحتاج لتغطية محتوى ونتائج تعلم أخرى.
- قد لا يتم تناول التربية على حقوق الإنسان بالصورة الشمولية المطلوبة، بل يتم التطرق لقضاياها بشكل مشرذم، ولا تكون هذه التربية مدمجة في مواد جميع المستويات الدراسية.

تعميم التربية على حقوق الإنسان عبر كافة المستويات والمواد الدراسية

إن إدماج التربية على حقوق الإنسان بشكل مستعرض (عبر جميع المواد والمستويات الدراسية) وإثراء ذلك بالخبرات التعليمية، يضمن تواجد وثبات هذه التربية عند مراجعة المناهج، فتغدو منهجيات التربية على حقوق الإنسان متأصلة وتساهم في تحقيق هدف» التثقيف عن طريق حقوق الإنسان بما يشمل التعلم والتعليم على نحو يكفل فيه احترام حقوق المربين والمتعلمين على حد سواء [xv]«.

ما هي الأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية؟

تشير الأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية إلى الأنشطة والبرامج وخبرات التعلم التي تُكمّل، بشكل أو بآخر، ما يتعلمه الطلاب في المدرسة، أي الخبرات المرتبطة بالمنهج الأكاديمي أو التي تعكسه.

المصدر:
https://www.edglossary.org/co-curricular/

من الهام تعزيز التربية على حقوق الإنسان في كافة المواد كونها تشجع وتتبنى الأساليب التشاركية التي تتمحور حول المتعلم، إلى جانب ترويجها لقيم حقوق الإنسان التي ترتبط مباشرة بالنظام الدولي لحقوق الإنسان. يمكن إدماج التربية على حقوق الإنسان في جميع النهوج والأساليب التعليمية التي تتبعها المدرسة، سواء داخل الصف الدراسي أو خارجه، فقد توعز وزارات التعليم للمدارس بعمل فعاليات وتخصيص يوم معين للأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان، كما قد ينخرط الطلاب بالأندية والأنشطة اللامنهجية مع بعض الجهات الحكومية المعنية. هذا وتلعب المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في دعم التعليم الصفي، حيث توفر للطلاب مساحات إضافية لإجراء المزيد من البحث والتجريب.

لهذه الاستراتيجية إيجابيات وسلبيات تتمثل فيما يلي:

الإيجابيات:

- ترسيخ التربية على حقوق الإنسان في المناهج الدراسية من خلال إدماجها في عدة مستويات دراسية وعبر عدة مواد يقلل من ضعفها أمام التغييرات التي قد يتم إحداثها على المناهج.
- الطبيعة «المستعرضة» لهذا النهج تعزز إدماج التربية على حقوق الإنسان ضمن مدة زمنية أطول وبخطة زمنية منظمة، خصوصاً لأن نتائج التعلم تُحصد في المواد والموضوعات الإلزامية، والذي من شأنه أيضاً توفير الشمولية للتربية على حقوق الإنسان.

السلبيات:

- لا يوجد للتربية على حقوق الإنسان «منزل» محدد في المناهج حيث يتم معاملتها «كضيفة» على جميع المواد والموضوعات.
- إذا ركزت توجيهات وزارات التعليم على إدماج التربية على حقوق الإنسان في المواد والموضوعات الاختيارية بدلاً من توجيه المدارس نحو الاعتماد على نتائج التعلم في المواد الاجبارية، قد يؤدي ذلك إلى عدم اهتمام المدارس بتنفيذ الأنشطة اللامنهجية المتعلقة بالتربية على حقوق الإنسان.

موضوع أو دورة منفصلة

من الممكن في بعض الأحيان تقديم التربية على حقوق الإنسان كموضوع منفصل يمكن اختياره لسنة دراسية واحدة أو أكثر، وذلك تحت عنوان ضمني للتربية على حقوق الإنسان، مثل «تعليم المواطنة»، أو كدورة قصيرة للتربية على حقوق الإنسان بشكل واضح وصريح، مثل دورة «حقوق الطفل».

إذا جاءت التربية على حقوق الإنسان على شكل موضوع منفصل، فإن ذلك يتيح تقديم المزيد من جوانبها، ومن المرجح أن يتكون لدى الطلاب فهماً واضحاً بأن حقوق الإنسان جزء مهم من التعليم حينذاك.

أما إذا جاءت على شكل دورة قصيرة، فقد تكون دورة اختيارية، على سبيل المثال، تُطبق في «الساعات المفتوحة» في الأسبوع والتي يكون المعلمون متاحين فيها.

قد تكون هناك فرصاً إضافية لإعطاء دورات منفصلة في التربية على حقوق الإنسان في أنظمة التعليم اللامركزية، بحيث تُقر وزارة التعليم هذه الدورات ولكنها تترك الأمر بيد المدارس لتقرر ما إذا كانت ستقدم الدورات أم لا.

مثال على دورة حقوق الإنسان في المدارس الأساسية في تركيا

يتم تقديم دورة في «حقوق الإنسان، والمواطنة، والديموقراطية» للصف الرابع الأساسي، وتتكون من ستةوحدات:

1. أن تكون أنساناً
2. الحقوق، والحريات، والمسؤوليات
3. العدالة والمساواة
4. المساومة (التفاوض)
5. قواعد حقوق الإنسان
6. التعايش

وفيما يلي عينة من نتائج التعلم التي تشير إلى حقوق الإنسان بشكل واضح وصريح:

- النتيجة 4.1.2. تطوير فهم مفاده أن جميع البشر يولدون ولديهم حقوق إنسان غير قابلة للتصرف.
- النتيجة 4.2.4. التعبير عن التعاطف مع الآخرين في المواقف التي يحدث فيها انتهاك أو تقييد للحقوق والحريات.
- النتيجة 4.2.5. توضيح كيفية تحمل المسؤولية عند حل المواقف التي يحدث فيها انتهاك أو تقييد للحقوق والحريات (يشير المنهج إلى أن الحلول يجب أن تكون غير عنيفة وأنه يمكن اللجوء إلى مؤسسات مثل مجالس المدارس ومجالس حقوق الإنسان في المقاطعات والمناطق، وكذلك أمناء المظالم ومؤسسات المساواة).

النتيجة 4.2.6. احترام حقوق الإنسان وحريات الآخرين.

المصدر:

http://mufredat.meb.gov.tr/ProgramDetay.aspx?PID=328

هذه الاستراتيجية لها إيجابيات وسلبيات:

الإيجابيات:

- تتيح هذه الاستراتيجية تطبيق نتائج التعلم في جميع جوانب التربية على حقوق الإنسان التي تم تعديلها وفقاً للمستوى التعليمي والسياق المحلي. سيكون للمادة أو الدورة منطقها الخاص، حيث تشير فقط إلى أهداف التعليم في قانون المدارس.
- يتم تخصيص ساعات محددة للمادة أو الدورة التدريبية، مما يساعد في تحقيق نتائج التعلم التي تكون بالعادة شاملة ومترابطة وتندرج تحت تصنيف واضح ومفصل.

السلبيات:

- سيكون وجود التربية على حقوق الإنسان في المناهج الدراسية ضعيفًا، حيث يمكن حذفه بسهولة، على سبيل المثال، إذا كان هناك تغيير في الحكومة وتقرر سياسيًا إلغاء الموضوع أو الدورة التدريبية، فقد يتم حذف جميع نتائج تعلم التربية على حقوق الإنسان دفعة واحدة، مما يشكل تراجع كبير.
- إذا كانت المادة أو الدورة التدريبية اختيارية وليست إلزامية، فمن الممكن إلاّ يتلقى جميع الطلاب التربية على حقوق الإنسان.

في جميع الأحوال، لابد من استخدام أساليب التعليم والتعلم النشطة والتشاركية والتي تتمحور حول الطالب وذلك تماشياً مع المعايير الدولية للتربية على حقوق الإنسان، كما ويفضل أن توصي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتخصيص ساعات صفية معينة وكافية لتقديم التربية على حقوق الإنسان بالجودة المطلوبة، بالإضافة إلى وجود مناهج واضحة الأهداف والمحتوى تساعد في تحقيق نتائج التعلم بشكل تدريجي وتقدمي عبر المراحل الدراسية المختلفة.

4.5.الخطوة الخامسة:

تطوير مناهج التربية على حقوق الإنسان

لقد حان الآن وقت تطوير مناهج فعلية للتربية على حقوق الإنسان والتي يمكنك تقديمها والضغط من أجل تبنيها في عملية تطوير المناهج على المستوى الوطني أو الإقليمي.

إن فهمك لتسلسل أهداف ونتائج تعلم المناهج الرسمية أمرٌ ضروري، فهو يساعدك في إدماج التربية على حقوق الإنسان بصورة نظامية، ويساعدك في بناء إطار شامل للمناهج تستطيع من خلاله تقديم التوصيات للحكومة والبرلمان والسلطات التعليمية المعنية. الرجاء الاطلاع على التوضيح المفاهيمي في الشكل الذي يصف: 1) أهداف التعليم، 2) المحتوى والكفاءات، 3) نتائج التعلم (المعارف والمهارات)، 4) المقرر (إرشادات للمعلمين، وصف المحتوى، وصف الدورات القصيرة المعتمدة في المنطقة، المواد التدريسية وكتب الطالب). هذا ويقدم الفصل الثالث بعض الأفكار والاقتراحات حول نتائج التعلم في التربية على حقوق الإنسان لمساعدتك في تطوير المحتوى وصياغة نتائج التعلم للمناهج في بلدك.

المبادئ التوجيهية لتطوير مناهج التربية على حقوق الإنسان

فيما يلي المبادئ الأساسية المبنية على أفضل الممارسات:

- جلب منظور حقوق الإنسان إلى قطاع التعليم

  المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على دراية مسبقة بالتحديات والفرص المتعلقة بحقوق الإنسان في السياق الوطني. أضف هذا الفهم إلى عملية تطوير المناهج الدراسية للتأكد من أن التربية على حقوق الإنسان تعالج مشاكل حقوق الإنسان الحقيقية التي تؤثر على حياة الناس اليومية.

- المساواة في المعاملة وعدم التمييز

  تأكد من أن معاملة الفئات الضعيفة وفئات أصحاب الحقوق المحددين تستند إلى المساواة وعدم التمييز وتعكس بشكل مناسب الحقوق الخاصة بتلك الفئات في المناهج الدراسية.

- استخدام التصنيفات في تطوير نتائج التعلم

  يعد استخدام التصنيفات أمرًا أساسيًا في تطوير نتائج التعلم التقدمي (التدريجي)، حيث أنه يوفر توجيهاً جيداً للنهوض بالمهارات والعمل.

- التوجه إلى التربية الصريحة على حقوق الإنسان

  إن الإشارة إلى حقوق الأنسان بشكل صريح وواضح في المناهج يضمن فهم المستفيدين لمبادئ هذه التربية بالشكل المطلوب، ويساعدك كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان على مسائلة الحكومة عن مدى التزامها بالتربية على حقوق الإنسان.

- التربية على حقوق الإنسان في الجزء الإلزامي من المنهج

  اعمل على تعزيز مكانة التربية على حقوق الإنسان في الجزء الإلزامي من المنهج، لا سيما إذا كان وضع التربية على حقوق الإنسان في الجزء الإلزامي من المنهج ضعيفًا في الوقت الراهن. بهذه الطريقة، يمكن أن نضمن ألا يتم تخفيض أولوية التربية على حقوق الإنسان لصالح موضوعات أخرى.

- فهم السياقات التربوية التي ستقوم بتطوير مناهج التربية على حقوق الإنسان فيها

  ويشمل ذلك المنهج الرسمي بجميع أشكاله، وعمليات تطوير المناهج، والجهات الفاعلة، والفرص والتحديات لإدماج التربية على حقوق الإنسان في المناهج الرسمية، وتجدر الإشارة إلى أنها عملية تعلّم وتحسين مستمرة.

- تعزيز عملية شاملة لتطوير المناهج الدراسية

  اعمل على تشجيع وزارة التعليم والسلطات التعليمية على إشراك الجهات المسؤولة وأصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة الآخرين في عملية تطوير مناهج التربية على حقوق الإنسان. يجب أن تكون هذه العمليات تشاركية وشفافة وأن تتضمن تنمية القدرات في مجال التربية على حقوق الإنسان، وذلك حسب الحاجة.

- تعزيز إطار شامل للتربية على حقوق الإنسان

  قم بإعداد خطة للحصول على الدعم والتأييد وذلك من خلال صياغة إطار شامل للتربية على حقوق الإنسان يضم الأهداف التعليمية العامة، مجالات المحتوى أو الكفاءات، ونتائج التعلم الفعلية مع تقسيمها إلى نتائج تصب بالمعارف ونتائج تصب بالكفاءات، بالإضافة إلى قائمة بمنهجيات التدريس المقترحة. يمنحك هذا الإطار الشامل نقطة مرجعية في استراتيجية تطوير المناهج وحلقة وصل مع سياسات تشغيل وإدارة المدارس.

- كن استباقيًا في ضمان الفرصة لكل متعلم للحصول على تعليم ذو جودة عالية في مجال حقوق الإنسان

  لزيادة المشاركة والفعالية، يجب على التربية على حقوق الإنسان استخدام مجموعة من المنهجيات والتركيز على استراتيجيات التعلم لإشراك جميع المتعلمين، بما في ذلك الفتيات، وذوي الإعاقة، ومتعلمي اللغة الثانية، والذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة.

المناهج وطرق التدريس

بعد تحديد مجموعة متوازنة من نتائج التعلم في المناهج الدراسية المستندة على النتائج، يقوم مطورو المناهج بتطوير أنشطة التعلم لدعمها. ونظرًا لكون المنهج القائم على النتائج يغير العملية التعلمية ويبعدها عن حفظ المحتوى، فإنه يتطلب اتباع طرق تدريس جديدة ومبتكرة في الصف.

وبما أن الغاية هي أن ينجح جميع الطلاب، على المعلمين تبني منهجيات تدريس شاملة، تخاطب مختلف الطلاب بمختلف أنماط تعلمهم.

تعد الكتب المدرسية وإرشادات المعلمين والمواد الأخرى المعتمدة في كل دولة أو منطقة أدواتاً ضرورية في عملية إدماج التربية على حقوق الإنسان، يستخدمها المعلمون لوضع خطط الدروس وتنفيذ الأنشطة الصفية، ويستخدمها الطلاب في دعم عملية التعلم في الصف وخارجه.

مع سير وزارات التعليم قُدماً في تعزيز التربية على حقوق الإنسان في نتائج التعلم وتضمينها في المناهج، سيكون من الضروري منح المعلمين الدعم اللازم لتنفيذ هذه المناهج.

لذا، يجب أن تأخذ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بعين الاعتبار أن موارد التربية على حقوق الإنسان جيدة التصميم تراعي في اعتباراتها احتياجات وقدرات المعلمين والطلاب، وهنا نقترح استخدام أنواع مختلفة من المواد لتوسيع فرص التعلم، بما في ذلك الموارد المطبوعة وغير المطبوعة والموجودة على الانترنت. إن تطبيق أنشطة التكنولوجيا المنخفضة في الصف (مثل الفنون اليدوية، والألعاب الجماعية، والتمثيل، والمحاكاة) يُنمي إبداع الطلاب ويشجعهم على التعبير عن أنفسهم. يجب أن يراعي تصميم المواد التعليمية كمية المعلومات التي سيتم إيصالها للطلاب بالإضافة إلى نوع النشاط الذي سيتم تطبيقه.

ماهي سمات مواد التعليم «الجيدة» في التربية على حقوق الإنسان؟

- تصب في إطار المناهج الوطنية
- تتناسب مع عمر الطالب وخلفيته التعليمية من حيث صعوبة اللغة والمفاهيم.
- تتناسب مع الثقافة والسياق العام وتخاطب شؤون الحياة اليومية للطالب.
- سهلة الاستخدام.
- متوفرة باللغات السائدة ولغات الأقليات.
- سهلة الفهم ومتاحة للجميع بغض النظر عن الجنس، أو العرق، أو العمر أو غير ذلك.

فيما يلي قائمة ببعض المنهجيات المستخدمة في التربية على حقوق الإنسان، ويتوفر الكثير من الموارد المتاحة لتوضيح طرق تطبيق هذه المنهجيات وغيرها بشكل جذاب وفعّال. كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، قد تلجأ إلى إحداث التغييرات على المناهج الوطنية الرسمية خلال مرحلة مراجعتها، وقد تعدل على المقررات للوصول إلى ذلك.

قائمة ببعض أساليب التربية على حقوق الإنسان:

- العصف الذهني
- دراسات الحالة
- أنشطة الختام
- التعبير الإبداعي
- المناظرات والحوارات
- المناقشة
- التمثيل الدرامي
- أنشطة التنشيط
- أفلام ومقاطع فيديو
- رحلات ميدانية
- ألعاب
- جلسات الاستماع والمحاكم
- مقدمات كسر الصمت والجمود
- تفسير الصور
- المقابلات
- أنشطة الأحاجي والصور المقطعة
- كتابة اليوميات
- وسائل إعلام
- محاكمات وهمية
- التحفيز المفتوح
- العروض التقديمية
- المشاريع البحثية
- تصنيف وتحديد التمارين
- المحاكاة
- سرد قصصي
- استطلاع الرأي وجمع المعلومات
- أنشطة إنشاء الشبكات

المصدر: دليل التثقيف في مجال حقوق الإنسان، الجزء الرابع أ

4.6.الخطوة السادسة:

المراقبة والتقييم

يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان استخدام أداة رصد التربية على حقوق الإنسان/هدف التنمية المستدامة 4.7 لجمع البيانات بشكل دوري، بما في ذلك مدى إدماج التربية على حقوق الإنسان في المناهج الرسمية. يمكن أيضًا استخدام البيانات في التقارير التي تعدها عدة دول لرصد التنفيذ الوطني لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة التعليم 2030، والتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان.

سترغب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التخطيط لجمع هذه البيانات من حيث تحديد المسؤول عن جمعها وتحليلها، وعدد المرات التي سيتم فيها ذلك، وكيف سيتم مشاركتها ومع من. سيؤدي ذلك إلى تأسيس نقطة انطلاق للشروع بتقييم التقدم المحرز في إدماج التربية على حقوق الإنسان في المناهج، وتعزيز والترويج للتربية على حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

إلى جانب مراجعة الوضع الراهن للتربية على حقوق الإنسان في المناهج الرسمية، فقد ترغب وزارات التعليم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في معرفة كيفية استخدام المعلمين لهذه المناهج وإذا كان هناك حاجة إلى المزيد من التوضيح أو التوجيه.

في السياقات التي يتمتع فيها التربويون ببعض الاستقلالية فيما يقومون بتدريسه، فإنهم قد يختاروا بذل المزيد من الوقت في التربية على حقوق الإنسان؛ أو قد يقوموا بالعكس، فقد يتجاوزوا هذه الدروس.

غالبًا ما يكون لوزارات التربية إجراءات خاصة بها للتحقق من تنفيذ المناهج الدراسية. على سبيل المثال، هناك وكالة لجودة التعليم (Agencia de Calidad de la Educación) في تشيلي لديها نظام تقييم مدرسي يتحقق من الامتثال لبرامج الدراسة [XVI]. وفي زامبيا، أوعزت وزارة التعليم بإجراء خمس دراسات للمناهج أجراها تربويون وباحثون من جامعة زامبيا [XVII].

قد يشمل النهج المنتظم الذي تعتمده وزارة التعليم في بلد ما مؤشرات هدف التنمية المستدامة 4.7 / أداة رصد التثقيف في مجال حقوق الإنسان (أداة لجمع البيانات حول التقدم المحرز في عناصر التثقيف في مجال حقوق الإنسان من الهدف 4.7 من أهداف التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان) [XVIII]. تحتوي هذه الأداة على أجزاء تساعد في تقييم المناهج والطالب والسياسات، ويمكن للسلطات التعليمية إجراء الرصد بنفسها سنوياً، باستخدام مدخلات من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

المناهج المقصودة والمنفذة والمتبعة

المنهج المقصود -مجموعة من الوثائق الرسمية التي تحدد ما تتوقعه سلطات التعليم الوطنية ذات الصلة والمجتمع فيما يتعلق بما سيتعلمه الطلاب في المدرسة (من حيث اكتساب وتطوير المعارف، والفهم، والمهارات، والقيم، والمواقف) وكيفية تقييم نتائج عملية التدريس والتعلم.

المنهج المطبق -أنشطة التدريس والتعلم الفعلية التي تجري في المدارس من خلال التفاعل بين المتعلمين والمعلمين من جهة، وبين المتعلمين أنفسهم من جهة أخرى، على سبيل المثال، كيفية ترجمة وممارسة المنهج المقصود على أرض الواقع.

المنهج المتحصل -المعرفة والفهم والمهارات والمواقف التي يكتسبها المتعلمون نتيجة للتدريس والتعلم، ويتم تقييمها من خلال وسائل مختلفة و/أو يتم إثباتها في الممارسة.

المصدر: اليونسكو / معهد اليونسكو للإحصاء، الصفحات 6-7.

قد تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا بتيسير الدراسات الدورية حول مدى تنفيذ المعلمين للتربية على حقوق الإنسان، وذلك من خلال إجراء الاستطلاعات والمقابلات والزيارات المدرسية. يمكن أن يكون هذا النوع من البحث مفيدًا جدًا في فهم الدعم الإضافي الذي يحتاجه المعلمون لتطبيق التربية على حقوق الإنسان، مثل حاجتهم إلى تدريب إضافي، أو أن مفاهيم التربية على حقوق الإنسان بحاجة إلى أن تصبح أكثر رسوخًا في الواقع المحلي.

مراقبة المناهج الدراسية

في المحصلة، سترغب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في معرفة ما إذا كانت مناهج التربية على حقوق الإنسان تلبي نتائج التعلم بنجاح. فمثلاً لدى معظم البلدان نوعًا من التقييم الوطني (أو دون الوطني، إذا كانت السياسة المتبعة لا مركزية) في مراحل مختلفة من التعليم. على سبيل المثال، في زامبيا، يتم عقد الامتحانات الوطنية المستندة إلى مواضيع محددة في الصف السابع والتاسع والثاني عشر، وهذه الامتحانات الصعبة للغاية أو «عالية المخاطر» تحدد ما إذا كان الطالب سينتقل إلى المرحلة التالية أم لا. لذا، قد ترغب بمعرفة كيفية تقييم تحصيل الطلاب في المدارس وفي النظام التعليمي على المستوى الوطني، ومن ثم ستحاول معرفة كيفية استخدام ذلك في تقييم مدى استفادة الطلاب من التربية على حقوق الإنسان وتحقيق نتائج التعلم المطلوبة منها. إن تقييم التحصيل الموحد والذي يتم تطبيقه على مناهج التربية على حقوق الإنسان الضمنية تعد غير كافية لقياس الكفاءات ونتائج التعلم في مناهج التربية على حقوق الإنسان الصريحة، ولكنه قد يعطي مؤشرات حول معارف ومهارات الطلاب في بعض قضايا حقوق الإنسان.

إن رصد وتقييم المناهج المتحصلة يختلف من بلد إلى آخر، فنتائج التعلم المعرفية يمكن قياسها من خلال مجموعة من الاختبارات الوطنية التي يتم اجراؤها عبر كافة المدارس، بالإضافة إلى دراسات المقارنة، والمسوحات الشاملة، والدراسات الأكاديمية والدراسات التي يتم التفويض بإجرائها. يساهم هذا البحث في تحديد مدى كفاية المناهج المقصودة والمناهج المطبقة ومدى حصول الطلاب على المعارف والمهارات المطلوبة، فمن خلال هذه الطريقة فقط، نستطيع تحديد ما إذا كانت المناهج الرسمية في التربية على حقوق الإنسان تصل إلى الطلاب وإلى الغرف الصفية بالفعل وتُطبق على أرض الواقع، وما إذا كانت تحقق النتائج المذكورة في الوثائق الرسمية.

بصفتك مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، يمكنك، على سبيل المثال، مراقبة نتائج تعلم الطلاب في استطلاعات شاملة لتوثيق المعرفة والمهارات والمواقف التي تم تقديرها واختبارها ذاتيًا بين الطلاب. وقد قام المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان بهذا الأمر كل عامين تقريبًا لمدة 8 سنوات. بهذه الطريقة، يتم قياس التقدم والتراجع بمرور الوقت. تُستخدم البيانات للضغط من أجل الإصلاحات وهي أساس لصياغة توصيات محددة حول التربية على حقوق الإنسان في عمليات مراجعة المناهج الوطنية المختلفة.

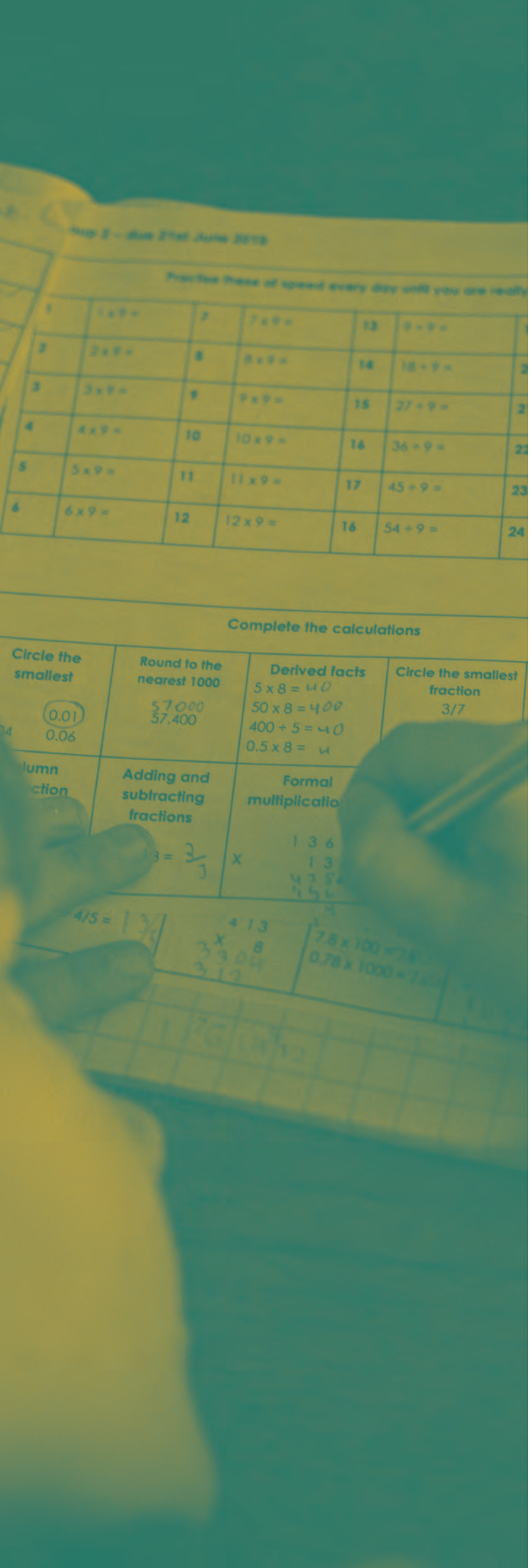

مصادر إضافية

Danish Institute for Human Rights (2017). Guide to a Strategic Approach to Human Rights Education. Edited by Cecilia Decara. Copenhagen: Danish Institute for Human Rights.

IBE UNESCO (2018). Training Tools for Curriculum Development: A Resource Pack for Global Citizenship Education (GCED). Geneva: IBE -UNESCO.

Stabback, P., Male, B. and Georgescu, D. (2011). What Makes a Good Quality School Curriculum? Geneva: IBE-UNESCO.

Tibbitts, F. (2015). Curriculum Development and Review for Education for Democratic Citizenship and Human Rights. Strasbourg: Council of Europe, in collaboration with UNESCO, OSCE/ODIHR and the Organization of American States.

ODIHR/OSCE, OHCHR, Council of Europe, UNESCO (2009). Human Rights Education in the School Systems of Europe, Central Asia and North America: A Compendium of Good Practice. Warsaw: OSCE.

OSCE/ODIHR (2012): إرشادات التربية على حقوق الإنسان في أنظمة المدارس الثانوية. وارسو: OSCE/ODIHR

الهوامش

I معهد يونيسكو للإحصاء 2019، مؤشر هدف التنمية المستدامة 4.7.1: مقترح لاستراتيجية القياس. مدريد، معهد يونيسكو للإحصاء ص 3.

II المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان (2017) «دليل النهج الاستراتيجي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. كيف يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الاستفادة من موقعها الفريد وتحديد الأولويات الكاسبة».

III إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان، قرار الجمعية العامة (2011):

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/467/02/PDF/N1146702.pdf?OpenElement

IV تيبيتس، ف (2015). تطوير المناهج ومراجعتها من أجل المواطنة الديمقراطية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ستراسبورغ: مجلس أوروبا، اليونيسكو، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، منظمة الدول الأمريكية، هامش 2.

V نفس المصدر ص 10

VI منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2018): توقعات سياسة التعليم في المكسيك. باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

https://www.oecd.org/education/Education-Policy-Outlook-Country-Profile-Mexico-2018.pdf

VII 2016). «أوروبا، حركات المناهج عبر الوطنية وتنظير المناهج المقارنة». المجلة الأوروبية للبحوث التربوية، 15 (3) ص 36-373.

VIII The Danish Institute for Human Rights

IX «التثقيف عن طريق حقوق الإنسان بما يشمل التعلم والتعليم على نحو يكفل فيه احترام حقوق المربين والمتعلمين على حد سواء؛»-

١٣٧/٦٦ -إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان، قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ / كانون الأول ديسمبر٢٠

X http://www.unesco.org/education/edurights/media/docs/a92b773f2db6142e42ad8dcc9fbe148493ebf4c4.pdf (accessed 06-15-2021)

XI https://www.retsinformation.dk/eli/lta/2020/1396 (accessed 06-15-2021). The text is translated by authors.

XII

XIII

XIV https://www.humanrights.dk/tools/sdg-47-human-rights-education-monitoring-tool

XV انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 19/ كانون الأول/ ديسمبر (2011):إعلان الأمم المتحدة التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان، المادة 2، فقرة 2

XVI 2013) آفاق سياسة التعليم: تشيلي Chile-country-profile-2013 (oecd.org)

XVII مولينغا، إي أم وكابومبوي، واي أم (2019). منهج قائم على الكفاءة للمدارس الأساسية والثانوية في زامبيا: التعلم من النظرية وبعض الدول حول العالم، المجلة الدولية للتعليم والبحث، 7 (2)، ص 117-130

(17) (PDF) A Competency-Based Curriculum for Zambian Primary and Secondary Schools: Learning from Theory and some Countries around the World (researchgate.net)

XVIII هدف التنمية المستدامة 4.7/ أداة رصد التربية على حقوق الإنسان

https://sdg47-hre.humanrights.dk/ar/node/264